

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

REPUBLIC OF IRAQ

Ministry of Planning



جمهورية العراق  
وزارة التخطيط

Minister office

مكتب الوزير

No:

العدد: وس/١/٩٥٠/١٤

Date:

التاريخ: ١٤/١٢/٢٠٢٠

إلى/ الأمانة العامة لمجلس الوزراء / السيد الأمين العام المحترم  
م / الخطة الوطنية لإعادة النازحين

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها...

نرافق طياً (الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الاصلية المحررة) النسخة العربية المعدة من قبل  
وزارتي التخطيط والهجرة والمهجرين.

للتفضل بالاطلاع وعرض الموضوع في مجلس الوزراء وبالسرعة الممكنة لأهمية الموضوع... مع التقدير

الموافقات

- الخطة الوطنية لإعادة النازحين
- استمارة عرض موضوع

أ.د. خالد بنال النجم

وزير التخطيط

٢٠٢٠/١٢/٧

صورة عنه الى:

- السيدة وزير الهجرة والمهجرين / للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير.
- السيد الوكيل الفني / للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير.
- السيد مدير عام دائرة التعاون الدولي / إشارة إلى مذكرتكم ذات العدد (س/٩٠٨) في ٢٠٢٠/١٢/٦ للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير.
- السيد مدير عام الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر/ للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير.
- السيدة مدير عام دائرة التنمية البشرية / للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير.
- مكتب الوزير / شعبة المتابعة / مع الاليات كافة.

م. غيث ثامر ٢٠٢٠/١٢/٧

استمارة عرض موضوع على مجلس الوزراء

			الخطة الوطنية لإعادة النازحين	عنوان مشروع القرار (١)
	عاجل		وزارة التخطيط ووزارة الهجرة والمهجرين	الجهة الطالبة (٢)
✓	عاجل جداً			الجهات الساندة (٣)
	استثنائي			
٢٠٢٠/١٢/٦		التاريخ		
٤٥		العدد الاجمالي للاوراق (١٢)		
يعود تقديره الى المجلس الموقر				ملخص القرار (٤)
مرحلة الانهاء والتأكد	مرحلة التنفيذ	مرحلة الاعداد		الجدول الزمني للتنفيذ (٥)
				ملخص الرأي القانوني (٦)
	-			ملخص رأي وزارة المالية في حال لزوم تخصيص (٧)
	-			ملخص رأي وزارة التخطيط للمشاريع الاستثمارية (٨)
	-			ملخص الرأي الاستشاري (٩)
		أعلاه حقل رقم (٤)		الصيغة المقترحة للقرار من الجهة الطالبة (١٠)
رقم الصفحة	الموضوع			فهرست المرفقات (١١)



**جمهورية العراق**  
وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة التخطيط

## **الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية المحررة**



**تشرين الثاني 2020**

## كلمة معالي وزير التخطيط المحترم.

على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أعوام على انتهاء الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي وتحرير المحافظات التي كان يسيطر عليها في العراق، إلا أن ملف النازحين لا يزال لم يغلق لحد الآن بسبب وجود بعض التعقيدات منها ما يتعلق بالجوانب الخدمية والبنى التحتية في مناطق العودة ومدى توافرها، بالإضافة إلى بعض التعقيدات السياسية والأمنية. ولا يزال سكان المخيمات يعانون ظروف معاشية قاسية وظروفا اجتماعية معقدة فرضها واقع النزوح. إن الحكومة العراقية جادة في إنهاء هذا الملف تنفيذاً للبرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب من خلال تحقيق الاستقرار في مناطق العودة وتسهيل العودة الطوعية لجميع النازحين والشروع في عمليات إعادة الأعمار.

إننا اليوم ومن واقع مسؤولياتنا والتزاماتنا الوظيفية والإنسانية عازمون على المضي في معالجة هذا الملف بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين، لذلك جاءت هذه الخطة الوطنية التي ركزت على دراسة وتحليل موانع العودة ومحاولة إيجاد الحلول لهذه الموانع من خلال تحديد الأنشطة اللازمة وتوزيع المسؤوليات على الجهات المنفذة ضمن إطار زمني محدد.

والله الموفق

الأستاذ الدكتور خالد بتال النجم

وزير التخطيط

## كلمة معالي وزيرة الهجرة والمهجرين المحترمة

تأطيراً لتوجيهات دولة رئيس الوزراء المحترم الأستاذ مصطفى الكاظمي، وتنفيذاً لأفقرات البرنامج الحكومي المتعلقة بمعالجة ملف النزوح وتحقيق العودة الطوعية للنازحين، ولتحقيق عودة طوعية مستدامة وآمنة وكريمة للعوائل النازحة، عملت وزارة الهجرة والمهجرين وبالتعاون والتنسيق المشترك مع وزارة التخطيط في إعداد الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية المحررة، والتي أخذت متضمناتها في الحسابان متطلبات واحتياجات العوائل النازحة، وحددت البرامج والمشاريع الواجب تنفيذها لحل مشكلات النازحين، آملين تكثيف الجهود وتنسيقها على الصعيدين الدولي والوطني لتنفيذها على أرض الواقع، مما يرسخ ويدعم الاستقرار وإعادة الاندماج في محافظات الأصل "عراق آمن خالي من النازحين"

ايفان فائق جابرو

وزيرة الهجرة والمهجرين

## الفهرس:

### الفصل الأول

- اهداف الخطة ..... (6)
- مرتكزات الخطة.....(7-6)
- مسوغات اعداد الخطة..... ( 8 )
- الفرص المتاحة.....(9-8)
- التحديات التي تواجه عودة النازحين.....(15-10)

### الفصل الثاني

- عرض وتحليل لواقع النزوح في العراق.....(17)
- حقائق عامة عن النزوح في العراق ..... (19-17)
- بيانات واحصاءات نازحي المخيمات ..... (23-20)
- تصنيف نازحي المخيمات في ضوء البيانات والاحصاءات ..... (25-23)

### الفصل الثالث

- البرامج والانشطة التنفيذية لإعادة النازحين وفق تحليل اولويات والاحتياجات .... (31-27)
- البرامج والانشطة الخاصة بالبنى التحتية ..... (33-32)
- البرامج والانشطة الخاصة بالجانب الامني والسياسي والمصالحة الوطنية.....(37-33)
- البرامج والانشطة الخاصة باستدامة الاستقرار والتأهيل والتنمية المجتمعية ما بعد العودة(44-37)

## المقدمة:

تمثل مشكلة النزوح المطول في العراق إحدى الأولويات التي تضمنها البرنامج الحكومي للحكومة الحالية والذي اعتبر هذا الملف المتمثل بغلق مخيمات النازحين خلال مدة محددة عبر برامج وأنشطة ومشاريع منظمة يتم من خلالها تهيئة الأجواء المناسبة لعودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية. يكون لازماً على الحكومة أن تغلق المخيمات حالما تتوفر لدى النازحين حلول لعودتهم الآمنة. أما في حالة مغادرة الأسر للمخيمات قبل توفر ذلك، فسيكون من المسلم أن هذا الخيار قد يؤدي إلى حدوث حالة نزوح ثانوي ونتائج غير مستدامة، وستتخذ حينها الحكومة بعض الخطوات لمنع هذا الوضع بالنسبة للنازحين نزوحاً داخلياً. وبناء على التوجيهات الحكومية بهذا الخصوص تم إعداد خطة تنفيذية لتأمين عودة آمنة وطوعية للنازحين تركز على عدد من الركائز تضمن حل المشكلات التي تواجه النازح عند عودته إلى منطقتهم الأصلية واستدامة استقراره ما بعد العودة.

تدرك الحكومة العراقية أنه حتى وإن كانت طموحات النازحين نزوحاً داخلياً في نهاية المطاف هي العودة إلى مناطقهم الأصلية، إلا أن معظمهم لا يستطيعون أو لا يرغبون حالياً بالعودة ولأسباب متعددة. وفي مثل هذه الحالات، من الضروري أن تتوفر لهم بدائل أخرى كالاندماج في مناطق النزوح أو إعادة التوطين في مكان آخر داخل العراق سواء كحل مؤقت أو بعيد الأمد. عندها يجب أن تعمل الحكومة على تحديد احتياجات النازحين داخلياً ممن هم غير قادرين على العودة وتدعم مجموعة من الخيارات المتاحة لهم لحل مشكلة النزوح المطول. كما وتعترف الحكومة بحق المواطن العراقي الذي يكفله الدستور في حرية التنقل بين جميع أنحاء البلاد، وبمن فيهم النازحون. تتراوح توقيتات تنفيذ الأنشطة الموضحة في هذه الخطة حالياً من 3 أشهر إلى سنتين، إلا أنه قد يتطلب الأمر وقتاً أطول. وهذا ما سيتم تقييمه بشكل مستمر من حيث مستوى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في الخطة.

## الفصل الأول

### أهداف الخطة والمنهجية والتحديات

## أهداف الخطة والمنهجية والتحديات

### أولاً: اهداف الخطة

يتمثل الهدف العام لهذه الخطة بوضع إطار عام تنفيذي لمعالجة مشكلات النازحين وتسهيل عودتهم الطوعية الى مناطقهم الاصلية وبما يحفظ كرامتهم او إيجاد حلول بديلة للذين لا يستطيعون العودة خلال مدة زمنية محددة، والمساهمة في تنميتهم وادماجهم في المجتمع وتأهيلهم وتمكينهم، والتأكد من ربط طموحاتهم بأهداف التنمية المستدامة.

ويتم ذلك من خلال تحقيق عدد من الاهداف الفرعية التي تتمثل في:

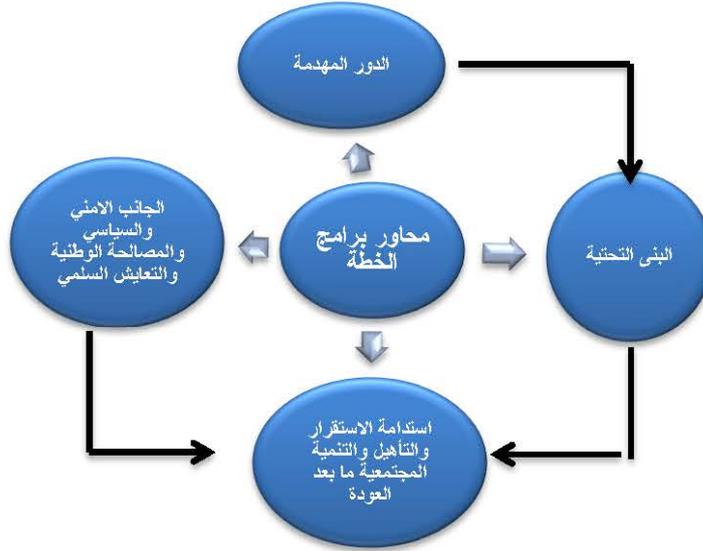
1. حصر اعداد النازحين في المخيمات والتوزع الجغرافي لهم.
2. تحديد احتياجات النازحين خارج مخيمات النزوح واي دعم قد يكون مطلوباً.
3. تحديد العقبات التي تمنع النازحين من حل مشكلة نزوحهم المطول.
4. تحديد البرامج والأنشطة لحل مشكلة النزوح والتي تتضمن تسهيل عودة النازحين او أي حلول أخرى.
5. وضع أطار لتقدير التكاليف المالية المطلوبة لتلك البرامج والانشطة.
6. توزيع المسؤوليات والادوار بين الجهات التنفيذية والجهات الساندة وكلا بحسب اختصاصه.

### ثانياً: مرتكزات الخطة:

تعتمد الخطة في بنائها على عدد من المرتكزات اهمها:

- 1- **المرتكزات التقنية:** والتي تعتمد على منهجية الاستطلاع واجراء استبيانات ومسوحات احصائية بموجب ثلاث نماذج من الاستثمارات التي اعدتها وزارة الهجرة والمهجرين. واعتماد اسلوب التحليل الاحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من اجراء المسوحات. فضلاً عن اعتماد منهجية لرصد وتحليل التحديات والتهديدات التي تواجه العودة الطوعية للنازحين والتي تم اعتمادها في وضع برامج الخطة التي استندت على أربع محاور كما موضحة في الشكل (1).

الشكل (1): محاور الخطة



## 2- الاسلوب التشاركي:

الذي يقوم على مشاركة أهم المعنيين بإعداد الخطة، والداعمين لتنفيذها، والمستفيدين منها من خلال معرفة آرائهم حول اسباب عدم عودة النازحين ومعوقات العودة والاندماج والمشاريع والبنى التحتية المتوفرة والبرامج التي ستقدمها وزارة التخطيط ووزارة الهجرة والمهجرين لإعادتهم او اعتماد أي حلول أخرى، ودورها في تحقيق حلول مستدامة بما في ذلك العودة.

## 3- المرتكزات المرجعية

الوصول إلى التناسق المطلوب بين الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية المحررة وبين خطط التنمية الوطنية واهداف التنمية المستدامة، والخطة الاستراتيجية لوزارة الهجرة والمهجرين.

### ثالثاً: مسوغات إعداد الخطة:

لغرض تحقيق اهداف خطط التنمية الوطنية والتنمية المستدامة، وكالتزام حكومي تجاه المواطن العراقي، أعدت هذه الخطة لتقدم تحليلاً تفصيلياً لواقع حال النازحين في المخيمات داخل العراق وأبرز معوقات عودتهم الى مناطقهم الاصلية المحررة، ووضع إطار عمل تنفيذي للبرامج والخدمات التي تسهل العودة الطوعية وما يترتب عليها من مصالحات وطنية واندماج وتأهيل مجتمعي واستقرار مستدام يحقق طموحات النازح ويتوافق مع خطط التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى خيار العودة الطوعية، فإن جزءاً من النازحين في المخيمات وخارج المخيمات لا يستطيعون العودة لمجموعة من الاسباب، وان هذا الامر يتطلب الدعم لتحديد العقبات التي تحول دون حل مشكلة النزوح المطول واستتباب طول إضافية مثل التكامل في مناطق النزوح.

### رابعاً: الفرص المتاحة

#### 1- الاهتمام والالتزام الحكومي

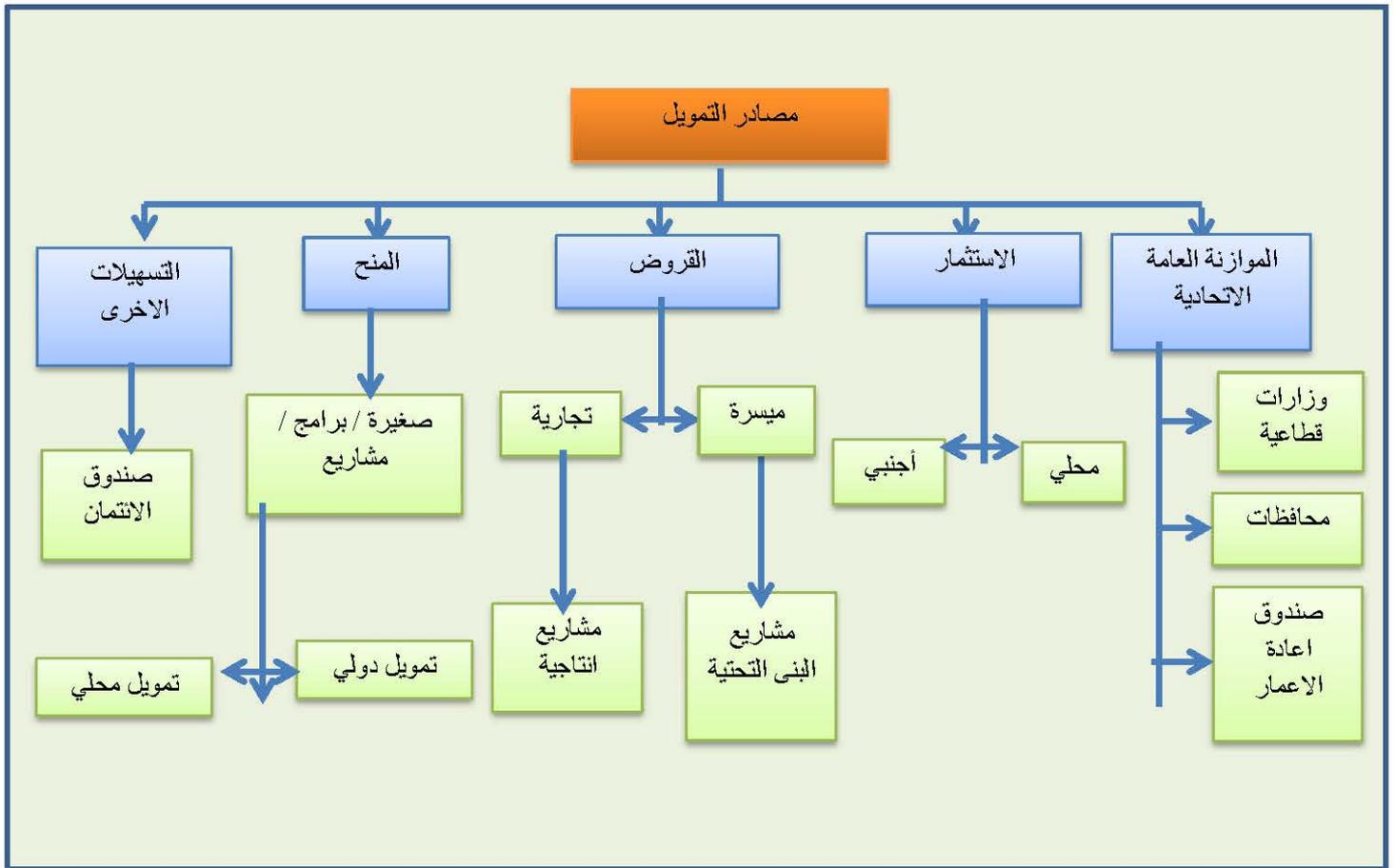
اولت الحكومة العراقية منذ بداية الازمة اهتماما كبيرا بالموضوع لما له من جانب انساني كبير إذ تضمنت جميع المناهج الوزارية والبرامج الحكومية لجميع الحكومات المتعاقبة انهاء ملف النازحين كهدف اساسي لكل منها والذي ينبع من الاساس من مبادئ الدستور العراقي الذي كفل لكل مواطن حق العيش الكريم وحق الإقامة في أي مكان في البلد.

وفي هذا الصدد ألفت الحكومة العديد من اللجان عالية المستوى منذ بداية الازمة لغرض اعادة وتوطين النازحين في مناطقهم الاصلية وقامت بإعادة العديد من العوائل وتعويض الكثير منهم ومحاولة اعادة ادماجهم في المجتمع، ولكن لم ينه هذا الملف بصورة تامة لغايته لأنه ملف كبير جدا يتخلله العديد من التحديات وكما مبين في (الفقرة خامسا من الفصل الأول). ترجمت الحكومة العراقية اهتمامها الكبير بهذا الملف من خلال الخطط والاستراتيجيات القطاعية المختلفة إذ تضمنت خطة التنمية الوطنية 2018-2022 انهاء ملف النزوح واعادة اعمار المناطق المتضررة نتيجة الاعمال الإرهابية من بين مستهدفاتها. إضافة الى أن خطة التنمية الوطنية لم تكن الوحيدة في هذا المجال بل كانت مسبقة بوثيقه الإطار العام لإعمار المناطق المحررة من الارهاب والتي أولت اهتماما كبيرا بملف اعمار وإنعاش تلك المناطق واعادة وتوطين النازحين. إذ دأبت الحكومة الحالية وبإصرار كبير على المضي قدما في هذا الملف إذ زار السيد رئيس الوزراء وبعض السادة الوزراء مخيمات النزوح ولأكثر من مرة وتم تكليف فريق وزارتي لغرض انهاء ملف النزوح، ومن الجدير بالذكر ان توجه الحكومة في هذا الملف جاء في الاساس بالتناغم والتناسق مع اجندة التنمية المستدامة العالمية 2015-2030 ورؤية العراق 2030 التي تحمل شعار (عراق آمن، مجتمع موحد، اقتصاد متنوع، بيئة مستدامة ينعم بالحكم الرشيد) رؤية انبثقت من خلال خصوصيتنا المحلية مستندة إلى ابعاد التنمية المستدامة.

## 2- سيناريوهات التمويل المتوفرة (تمويل حكومي ودولي)

نتيجة الوضع الاقتصادي والمالي الذي يمر به البلد والناج عن التعرض الى العديد من الصدمات غير المخططة لها متمثلة بتأثير تنظيم داعش الارهابي وما تلاه من ازمة اقتصادية وهبوط اسعار النفط واخيرا جائحة كورونا وازمة الاقتصاد العالمي والمحلي، جعل من الحكومة العراقية غير قادره على تغطية الالتزامات للمرحلة القادمة المتمثلة بمرحلة الإنعاش والتنمية وانهاء ملف النزوح على الرغم من المساهمات الخجولة في التمويل من الجهات الخارجية والقطاع الخاص. واستنادا الى ذلك بنيت هذه الخطة على وفق استراتيجية اطارية للتمويل لغرض تنفيذ اهداف هذه الخطة عن طريق وضع مبادئ رئيسية لنهج التمويل معتمدة على التنسيق العالي بين الجهات ذات العلاقة والتوجيه الأمثل للموارد من خلال تحديد الأولويات وتحديد نوع الأنشطة. علما ان بعض هذه الأنشطة مستمرة او مموله جزئيا او خطط لتمويلها، كما ان العديد منها تتطلب تمويلا إضافيا وسيتم احتساب الكلفة التخمينية بعد المصادقة على هذه الخطة. وكما مبين في الشكل ادناه.

الشكل (2) مصادر التمويل المتاحة



## خامساً: التحديات التي تواجه عودة النازحين

تعد مشكلة النازحين أحد المشكلات التي يوليها المجتمع الدولي أهمية كبرى لما لها من ابعاد إنسانية، سياسية، اقتصادية وديموغرافية. ولدور هذه المشكلة في إعادة تشكيل المجتمعات وتأثيرها المباشر في تكوين واندماج الافراد في المجتمعات فقد مثلت احد موضوعات الاهتمام والدراسة للكثير من المؤسسات والمنظمات وساهمت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بهذا الاتجاه من خلال المساهمة المباشرة في تخفيف ظروف النازحين فقد اكدت دراسات اعدت من قبل مركز مراقبة النزوح الدولي (IDMC) (International Displacement Monitoring Center) ومركز اللجوء النرويجي (NRC) لعينات من مخيمات ومناطق نزوح في الشرق الأوسط بان هناك خشية من تحول مشكلة النزوح الى مشكلة هجرة او لجوء، وهناك جهود حثيثة تبذل من قبل الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية لتحليل هذه المشكلة بغية الوصول الى حلول لهذه الازمة . ان العراق وبسبب ظروفه وخصوصية التركيبة الاجتماعية والاثنية فان له تجربته الخاصة في مسألة النزوح الحاصلة نتيجة الظروف الامنية والسياسية والدينية والعرقية والطائفية بل وحتى العشائرية، وبسببها لا يمكن الركون الى نفس النتائج التي توصلت اليها دراسات مشابهة في مواقع أخرى من العالم، ومقدمة لفهم الواقع لابد من استعراض مختصر للأحداث المتعلقة بالنازحين في العراق.

### 1- التحديات السياسية

يعد هذا التحدي المحرك الاساسي لباقي التحديات وفي نفس الوقت اللاعب الاساسي في استقرار المنطقة وحل مشكلات النزاعات والاستقرار الامني وبالتالي تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي ودفع عجلة التعم نحو الامام.

إذ لا يخفى على الجميع ان التوجهات السياسية في البلد أدت دورا اساسيا في استقرار بعض المناطق من الناحية الامنية الامر الذي ساهم في عودة بعض العوائل الى مناطقهم الاصلية ، ان الجانب السياسي يمكن ان يعد أحد العوامل التي تؤدي الى ازدهار الاقتصاد في البلاد والمناطق المحررة بصورة اساسية إذ ان الاستقرار السياسي قد يساهم في دور بارز في جلب العديد من الاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص وتنشيطه وبالتالي توفير فرص عمل و قوت يومي الى العديد من الفئات الهشة و الذي يعد احد العوامل المسببة في اختيار بعض الفئات الضالة الالتحاق بالتنظيم الارهابي.

ان الشعور بالتهميش السياسي يعد من أهم الأعداء والحجج التي استخدمت في جرف مشاعر بعض المواطنين البسطاء وخصوصا الشباب منهم في المناطق التي تعرضت للإرهاب مستغلين بذلك حاجتهم وعوزهم وطريقة تفكيرهم البسيطة والتي سرعان ما اتضح لهم جميعا عدم صواب تلك الحجج والافكار والتي كانت السبب وراء قتل وتهجير العوائل.

### 2- التحديات الامنية:

لعل هذا التحدي هو الابرز بين باقي التحديات إذ انه يمثل السبب الاساسي في البدء لعملية النزوح للعوائل في المناطق التي تعرضت للهجمات الارهابية على يد التنظيم الارهابي. ان هذا التحدي يمثل الان العقبة الاساسية في عملية ارجاع باقي العوائل النازحة الى مناطق سكنهم. إذ لانزال بعض المناطق في بعض المحافظات التي شهدت عمليات عسكرية تعاني من هجمات فلول التنظيم الارهابي

ومحاولة الهجوم عليها وقتل بعض الابرياء وتخويفهم. وكنتيجة لذلك لاتزال العمليات العسكرية مستمرة في بعض المناطق لغرض القضاء على فلول التنظيم الارهابي والسيطرة التامة عليها. كنتيجة لهذا الوضع فإن بعض القرى والمدن الصغيرة لايزال الوضع الامني فيها غير مستقر والذي يعد أحد أبرز الاسباب في عزوف بعض العوائل عن الرجوع الى مناطقهم بالإضافة الى ذلك فان التخوفات الامنية وعمليات الثأر لا تزال قائمة.

إضافة إلى أن نتيجة اشتراك بعض الفئات الضالة من سكان بعض المدن مع تنظيم داعش الارهابي والمشاركة في عمليات التهجير والقتل للعزل قد ولد نوع من الكراهية بين عوائل الضحايا والعوائل التي تنتمي اليها تلك الفئات الضالة والتي تسببت في الملاحظات العشوائية وانعكاسات ذلك على الوضع الامني والاستقرار في تلك المناطق.

### 3- التحديات الاقتصادية والبنى التحتية:

تمثل التحديات الاقتصادية والبنى التحتية من أبرز معوقات عودة نسبة كبيرة من النازحين، لاسيما في بعض المناطق التي تضررت اثناء العمليات العسكرية. وتبرز هذه التحديات من خلال عدة جوانب منها ما يتعلق بالبنى التحتية للمناطق الاصلية للنازحين، ومنها ما يتعلق بالسكن وهدم وتدمير اغلب مساكنهم، علاوة على التحديات المتعلقة بعدم توافر الفرص الكافية لكسب العيش او انعدامها في مناطقهم الاصلية.

ففي مجال البنى التحتية فقد تم تدمير عدد كبير من البنى التحتية من قبل تنظيم داعش الارهابي خلال الاحتلال ومن قبل قوات التحالف والقوات العسكرية العراقية خلال حملة التحرير ، فقد قدر البنك الدولي وحكومة العراق الاحتياجات التي خلفها النزاع مع داعش بحوالي (88) مليار دولار تقريبا تمثل احتياجات البنى التحتية منها حوالي (30) مليار دولار، فعلى سبيل المثال قدرت الامم المتحدة أنه قد تم تدمير 50 – 75 % من البنى التحتية التابعة لمحافظة نينوى و 60 – 75% من الشركات الصناعية، والاشارة هنا الى محافظة نينوى كونها من اكثر المحافظات التي تعرضت للتدمير في بناها التحتية والتي تشكل اليوم العائق الاكبر امام عودة نازحيها، اذ وجد برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) أنه قد تم تدمير ما مجموعه 877 موقعا بحلول كانون الثاني 2017 ( 419 موقع مساكن ، 228 طريقا ، 106 مباني تجارية وصناعية ، 37 منشأة عامة في قطاع الصحة والتعليم ، 55 مبنى للإدارة العامة ، 21 منشأة عسكرية وامنية ، 11 منشأة ترفيهية ) كما حصل تدمير لشبكة المياه و بعض الجسور وتم تدمير بعض المواقع الاثرية والتراثية.

اما قضية السكن فتعد قضية اساسية لاستمرار النزوح، لسببين هما: التدمير، والقضايا المتعلقة بملكية الممتلكات وردها، ومن خلال استطلاع آراء النازحين حول الاسباب الرئيسة لعدم رغبتهم في العودة الى اماكنهم الاصلية فإن نسبة كبيرة منهم يعزون السبب للدمار الذي حل بمساكنهم.

الجانب الاخر في التحديات الاقتصادية هو ندرة او انعدام فرص العمل المدرة للدخل في الاماكن الاصلية للنازحين الامر الذي يجعل النازحين مترددين كثيرا في العودة، اذ اشار 21% من الاشخاص الذين شملهم الاستبيان الذي قامت به منظمة الهجرة الدولية الى ان انتفاء وجود أنشطة مدرة للدخل في

المناطق الاصلية كأحد ثلاثة اسباب لعدم التخطيط للعودة. لاسيما ان النازحين قد مسهم انخفاض حاد في مدخلاتهم، اذ كان ذلك مرتبط بفقدان ممتلكاتهم ومدخراتهم وفرص عملهم، لذا كان من الطبيعي ان تزداد نسب الفقر بين الاسر النازحة لتصل الى نحو (40%) على وفق آخر الاحصائيات، وبعبارة اخرى فأن واحدا من بين كل ثلاثة افراد من النازحين هم فقراء حاليا، وسيكون توفير الوظائف او فرص العمل لاكتساب المعيشة عاملا اساسيا لتمكين النازحين من العودة والاستقرار. كما انه قد يظهر عن برامج استيعاب الشباب واعادة تأطيرهم بالحياة العامة، وتوفير فرص العمل اللائق لهم بعض التلكؤ او الضعف سواء في نوع وشمولية هذه البرامج، او في اجراءات تنفيذها بما يتوافق وطبيعة المناطق والمدن التي ينتمي اليها هؤلاء الشباب وطبيعتهم العشائرية وغيرها.

قضية اخرى مهمة في ملف التحديات الاقتصادية وهي قضية الضغط على الموارد المحدودة اصلا مثل المياه والارض والاسكان والغذاء والتعليم في المناطق المضيفة، لاسيما عند اسكان النازحين بالمناطق الفقيرة اصلا او الاجزاء الاكثر فقرا بالمناطق الحضرية، وبمرور الزمن تقل مشاركة الحكومة في حل مشكلات المقيمين في المخيمات ولا سيما في ظل ظروف الازمة المالية الحالية التي تمر بها البلاد ، ومن ثم يصبح تنافس النازحين مع سكان المناطق المضيفة على الموارد الشحيحة مصدرا متزايدا لانعدام الامن ، وبنفس الطريقة قد يؤدي تقليل المساعدات في المخيمات ببعض النازحين الى اتباع استراتيجيات للتكيف من قبيل بعض الممارسات غير الاخلاقية وارتكاب الجح والجرائم.

#### 4- التحديات الاجتماعية:

تزداد التحديات الاجتماعية في العراق عمقا بسبب سنوات طويلة من الحروب الخارجية والداخلية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، فقد نجم عن تعرض العراق للآزمات المتلاحقة والتحديات ان تفاقمت المشكلات وازدادت عمقا من حيث الاثر والنتيجة.

تشير الدراسات المستهدفة جغرافيا في المناطق المتأثرة بالصراع في العراق الى ان اهم قضية من قضايا التحديات الاجتماعية هي انعدام التماسك الاجتماعي والمخاوف المتصلة بالمنطقة الاصلية، بما في ذلك الصدمات والمخاوف من التمييز والتهميش والعنف بسبب التوترات المجتمعية، وصعوبة إعادة بناء النسيج الاجتماعي العراقي وتجاوز ما حمله الماضي سواء من جراء عمليات العنف التي تعرض لها النازحون، او من جراء ما خلفته آثارها من عداوات بين ابناء المنطقة، والتوترات العرقية والطائفية والقبلية وتوترات الاقلية والاعلوية كلها ادت الى اعاقه عودة العديد من النازحين، اذ تعد من اهم تحديات العودة.

قضية اخرى مهمة ضمن التحديات الاجتماعية، اذ تعرض النازحون الى صدمات عديدة ومورست ضددهم انواع من التمييز في بعض المناطق بالإضافة الى عقبات يواجهها النازحون عندما يسعون للحصول على وثائق مدنية او تجديدها، وقد فقد العديد منهم وثائقهم او صودرت منهم اثناء النزوح ومنهم من امتهك وثائق غير قانونية ، وتعد الوثائق المدنية اساسا للتمتع بمجموعه واسعه من حقوق الانسان لأنها تسمح بالحصول على الخدمات الاساسية بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم ، وخدمات مدنية من قبيل الاعتراف بالحالة الزوجية وحقوق الملكية ، وفرص العمل وحرية التنقل وخطط التعويض القائمة واستحقاقات الحماية الاجتماعية ، الامر الذي ينعكس بالسلب على الحالة النفسية

للنازحين ويضعف من الشعور بالانتماء للوطن. إن التمييز بين مختلف مناطق النزوح مهم من أجل فهم وضع النازحين داخليا على أفضل وجه لأن كل محافظة عراقية لها خصائص محددة بشأن التكوين العرقي او الديني لسكانها، السياسة المحلية والنظام الاداري، ونشاط الجماعات المسلحة ووفقا لذلك قد تختلف انتهاكات حقوق الانسان التي يواجهها النازحون اثناء النزوح وقبله اعتمادا على الموقع.

لذا يحتاج العديد من النازحين والعائدين الذين عانوا من احداث صادمة الى خدمات متخصصة في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، وهي خدمات غائبة في معظم الاحوال لاسيما أنها تتزامن مع تراجع مستوى الخدمات الصحية وضعف انتشارها في مناطق سكنى النازحين الاصلية، وعجزها عن تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان.

من ناحية اخرى، تزايدت نسب الهشاشة والهشاشة المركبة (فئات هشّة + نزوح وتهجير) التي تنتجها ظروف النزوح او التهجير القسري ما ينعكس على ضرورة تقديم برامج تنمية اجتماعية متنوعة لهم. فأما الطفولة، نجد ان حالة الاطفال النازحين في العراق هي الحالة الاكثر مأساوية - جيل واقع تحت الوطأة الصادمة للعنف ومحروم من التعليم والفرص. وهنا نجد تعمق الآثار النفسية والاجتماعية لدى الفئات الهشة بشكل عام والاطفال خصوصا كنتيجة لتوسع حاضنات التطرف والإرهاب والعنف الناجمة عن ظروف الاحتلال وعمليات التنشئة الاجتماعية والبرامج الدراسية التي خضع لها أطفال وشباب تلك المناطق، ما تقوض بالنهاية من وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي. فقد تعرض الاطفال النازحون الذين يعيشون في المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش لبعض اكثر اشكال العنف والاستغلال والاعتداء تطرفا ، ويواجهون حاليا تحديات نفسية اجتماعية اضافية بسبب حالة النزوح وهم يحتاجون الى تأهيل صحي ونفسي ونقلهم الى اماكن آمنة لتمكينهم من التعافي واستئناف حياة طبيعية، وقد فقد العديد من الاطفال النازحين افراد اسرهم ومقدمي الرعاية لهم في النزاع إذ يبقون معرضون بشدة لخطر الاستغلال والايذاء ويتحمل اخرون عبء العمل وإعالة انفسهم واسرهم، ومن دون تعليم يحرم الاطفال من فرصة النماء الى اقصى امكاناتهم ومن فرص كسب الرزق في المستقبل ما يديم الاستبعاد الاجتماعي وواجه عدم المساواة ، وفي وقت لاحق من تحمل مسؤولياتهم بصفتهم مواطنين عراقيين. وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، فقد تسبب النزوح في تعميق تآصل فجوة النوع الاجتماعي بسبب هيمنة الثقافة الذكورية المتجذرة ما ينعكس على تطبيق برامج ادماج وتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

وإجمالاً يمكن ايجاز اهم التحديات التي تواجه عودة النازحين بحسب المحافظات وكما يأتي:

#### أ. محافظة بغداد:

- وجود تحفظات من قبل الجهات الأمنية والسكان لعودة بعض الاسر المشتبه في تعاونها مع تنظيم داعش الإرهابي سابقاً.
- عدم امتلاك البعض من النازحين للوثائق الثبوتية الشخصية.
- ضعف فرص العمل للعاملين بالقطاع الخاص واستقرارهم في مدن النزوح بشكل عام في المحافظة.
- ضعف الامكانية المادية لإعادة بناء دورهم السكنية والمعيشية.

### ب. محافظة صلاح الدين:

- تدمير الدور السكنية ودمار البنى التحتية وضعف الخدمات بشكل عام في المحافظة.
- وجود ثارات عشائرية في بعض المناطق بسبب ضلوع البعض من ابناء القرى بالعمل في صفوف التنظيم الارهابي.
- ضعف فرص العمل للعاملين بالقطاع الخاص واستقرارهم في مدن النزوح بشكل عام في المحافظة.
- عودة الاسر مرهونة بحسم الثارات والمتعلقات العشائرية، واستثناء الاسر المتورطة بالإرهاب ودعم عصابات داعش.
- عدم عودة النازحين لأسباب أمنية وسياسية وخدمية.
- عدم امتلاك البعض من النازحين للوثائق الثبوتية الشخصية.

### ج. محافظة الانبار:

- وجود تحفظات من قبل الجهات الأمنية والسكان لعودة بعض الاسر المشتبه في تعاونها مع تنظيم داعش الإرهابي سابقا.
- الخشية من عودة تنظيم داعش في المناطق القريبة من الحدود السورية ذلك لهشاشة الوضع الأمني.
- العراقيل العديدة التي تواجه النازحين المتبقين في الحصول على الوثائق الثبوتية الشخصية وتجديدها
- ردة الفعل والحاجز النفسي للنازحين بسبب فقدانهم الشعور بالأمان نتيجة الاعمال التي قام بها تنظيم داعش في مناطقهم بشكل عام في المحافظة.
- ضعف فرص العمل للعاملين بالقطاع الخاص واستقرارهم في مدن النزوح بشكل عام في المحافظة.
- عدم قبول النساء من ارامل المنتمين الى تنظيم داعش الإرهابي واولادهم بشكل عام في المحافظة.

### د. محافظة نينوى:

- دمار الدور السكنية بشكل كبير خصوصاً في الجانب الأيمن من مدينة الموصل وسنجان ودمار البنى التحتية وضعف الخدمات بشكل عام في المحافظة.
- ضعف فرص العمل للعاملين بالقطاع الخاص واستقرارهم في مدن النزوح بشكل عام في المحافظة.
- الخشية من عودة تنظيم داعش في المناطق القريبة من الحدود السورية.
- ردة الفعل والحاجز النفسي للنازحين بسبب فقدانهم لأفراد من اسرهم نتيجة الاعمال التي قام بها تنظيم داعش في مناطقهم بشكل عام في المحافظة.
- العراقيل العديدة التي تواجه النازحين المتبقين في الحصول على الوثائق الثبوتية الشخصية وتجديدها.

- رفض المجتمعات لقبول النساء اللواتي عاتين من العنف الجنسي من قبل التنظيم الإرهابي وولدن أطفال بسبب هذا العنف.
- عدم تواجد مسؤولي الوحدات الادارية والمحلية في قضاء سنجار لإدارة المدن وحل الأزمات.

#### ه. محافظة بابل:

- وجود تحفظات من قبل الجهات الأمنية والسكان لعودة بعض الاسر المشتبه في تعاونها مع تنظيم داعش الإرهابي سابقا.
- اعتراضات ووجود ثارات عشائرية في بعض المناطق وضلوع البعض من ابناء القرى بالعمل في صفوف تنظيم داعش الإرهابي.
- موقع المنطقة وارتباطها مكانيا بعدة محافظات تختلف في تكوينها الطائفي فضلا عن طبيعتها الجغرافية فهي منطقة زراعية وصحراوية يسهل اختراقها من قبل المجاميع الإرهابية.

#### و. محافظة ديالى:

- وجود مناطق ما زالت تعد هشة امنياً ومن الصعوبة تأمين عودة النازحين في ضوء وجود جيوب محتملة لوجود عناصر التنظيمات الإرهابية ومناطق أخرى.
- اعتراضات ووجود ثارات عشائرية في بعض المناطق وضلوع البعض من ابناء القرى بالعمل في صفوف التنظيم.
- تدمير الدور السكنية ودمار البنى التحتية وضعف الخدمات.
- عدم قبول النساء من ارامل المنتمين الى تنظيم داعش الإرهابي واولادهن بشكل عام في المحافظة.

#### ز. محافظة كركوك:

- اعتراضات على عودة بعض العوائل لضلوع أبنائها في عمليات تنظيم داعش الإرهابي إضافة إلى وجود ثارات عشائرية.
- وجود مناطق ما زالت تعد هشة امنياً ومن الصعوبة تأمين عودة النازحين في ضوء وجود جيوب محتملة لوجود عناصر التنظيمات الإرهابية.
- العراقيل العديدة التي تواجه النازحين المتبقين في الحصول على الوثائق الثبوتية الشخصية وتجديدها والطبيعة المختلطة في مدينة كركوك إضافة الى بعض القرى المدمرة بشكل كامل.

## الفصل الثاني

### عرض وتحليل لواقع النزوح في العراق

## عرض وتحليل لواقع النزوح في العراق

يتناول هذا الفصل عرضاً لواقع وارقام وبيانات ظاهرة النزوح الطارئ في العراق بعد عام 2014 من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

يمثل المحور الأول عرض بيانات عن النازحين بصورة عامة وتوزيعهم الجغرافي والعائدين منهم والمستمرين بالنزوح لغاية الان لأسباب مختلفة، فيما سيتم في المحور الثاني التركيز على نازحي المخيمات من خلال استعراض عدد العوائل وعدد المخيمات وتوزيعهم الجغرافي، إذ ان هذه الفئة من النازحين تمثل الفئة التي لها الاولوية في توفير متطلبات العودة كونها تعاني من ظروف السكن في المخيمات في ظل ظروف الفقر والهشاشة الاقتصادية مقارنة بالنازحين خارج المخيمات ، اما في المحور الثالث فسيتم تصنيف النازحين في ضوء البيانات المتوافرة وتحديد اسباب عدم العودة وتحديد متطلبات العودة الطوعية او مسارات بديلة للخروج من النزوح لهذه العوائل وحسب الركائز الاساسية.

### اولاً: حقائق عامة عن النزوح في العراق

تفاقت مشكلة النزوح في العراق وازدادت معدلاته بعد عام 2014 وما تلاها اثناء سيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المحافظات العراقية واجزاء من محافظات اخرى الامر الذي ادى الى نزوح سكان هذه المحافظات نزوحاً طارئاً الى المحافظات العراقية الاخرى وبضمنها اقليم كردستان، واجمالياً فقد نزح (892311) عائلة تمثل نحو (خمسة ملايين) نازح من محافظات (الانبار، نينوى، صلاح الدين، ديالى، كركوك، بابل، بغداد) خلال الفترة بين عامي 2014 - 2016.

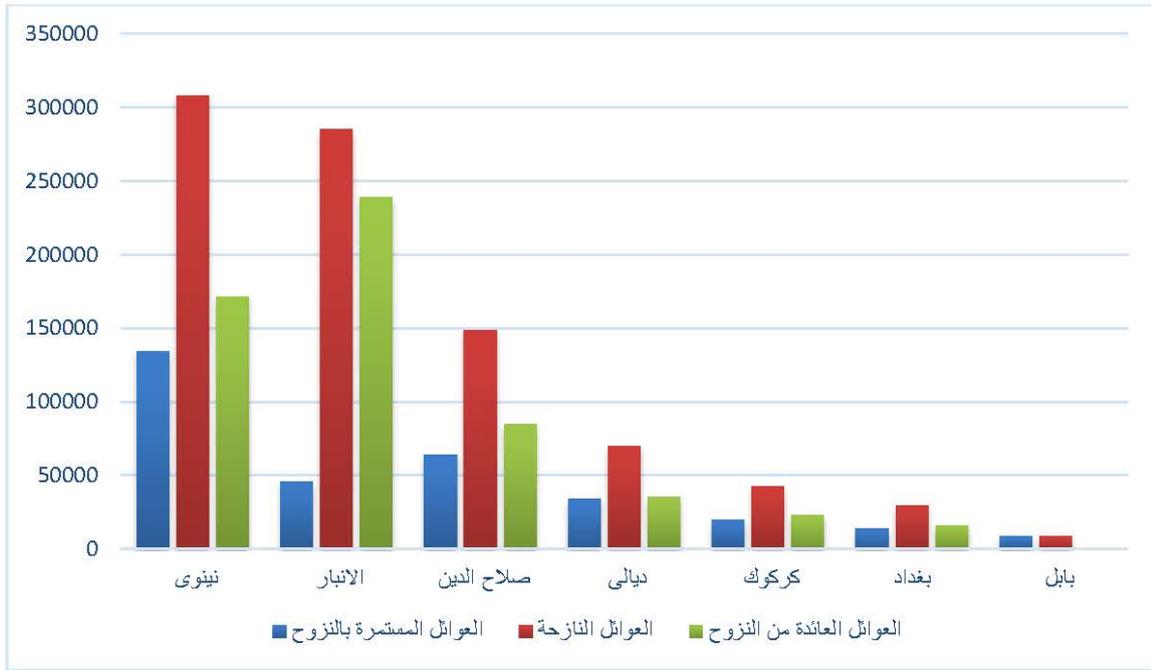
وبعد عام 2016 ومع انطلاق عمليات التحرير لبعض المناطق بدأت عملية العودة الطوعية لبعض العوائل الى مناطقها الاصلية في ظل تسهيل عملية العودة بجهود كبيرة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين والوزارات الاخرى والمنظمات الدولية فقد عادت (570205) عائلة ولا تزال هناك (322106) عائلة مستمرة بالنزوح موزعة بين المخيمات والجزء الاكبر منها خارج المخيمات. كما ان غالبيتهم فضلوا العودة الى مناطق الأصل بالرغم من خطورتها ونقص الخدمات وتهالك وانهيار البنية التحتية فيها، حيث ما زال جلهم بحاجة الى برامج ومشاريع وانشطة تسهم في إعادة اندماجهم واستقرارهم في بيئات الأصل لضمان عدم نزوحهم مرة أخرى، والجدول رقم (1) يوضح لنا أعداد العوائل النازحة والعايدة والمستمرة بالنزوح موزعة بحسب المحافظات.

جدول رقم (1)  
اعداد العوائل النازحة والعايدة والمستمرة بالنزوح في العراق

ت	المحافظات	الاعداد الكلية للعوائل النازحة	نسبتها الى اجمالي العوائل النازحة	العوائل العائدة من النزوح	نسبتها الى اجمالي العوائل العائدة	العوائل المستمرة بالنزوح	نسبتها الى العوائل المستمرة بالنزوح
1	نينوى	308031	%34.5	171576	%30	134455	%42
2	الانبار	284949	%32	239220	%42	45729	%14.3
3	صلاح الدين	148778	%16.7	85008	%15	63770	%19.8
4	ديالى	69606	%7.8	35337	%6.2	34269	%10.6
5	كركوك	42548	%4.7	22950	%4	19598	%6
6	بغداد	29732	%3.3	16114	%2.8	13618	%4.2
7	بابل	8667	%1	0	%0	8667	%2.7
	المجموع	892311	%100	570205	%100	322106	%100

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

شكل رقم (3)  
العوائل النازحة والعايدة والمستمرة في النزوح بحسب المحافظات العراقية



ينتضح من بيانات جدول رقم (1) ان النسبة الاكبر من النازحين نزحوا من ثلاث محافظات هي (نينوى، الانبار، صلاح الدين) اذ احتلت محافظة نينوى المرتبة الاولى بأعداد النازحين وبعدها اجمالي (308031) عائلة ما يشكل نحو (%34.5) من اجمالي العوائل النازحة كليا تليها محافظة الانبار بعدد اجمالي (284949) عائلة ما يشكل نحو (%32) من اجمالي العوائل النازحة في العراق.

اما للعوائل العائدة بعد التحرير وتحسن الظروف الامنية فقد حققت محافظة الانبار اعلى نسبة عودة اذ عادت (239220) عائلة والتي تشكل نحو (%42) من اجمالي العوائل العائدة كليا في العراق وتشكل نحو (%84) من اجمالي عوائل محافظة الانبار النازحة، تليها محافظة نينوى وبعدها اجمالي (171576) عائلة عائدة تشكل ما نسبته (%30) من اجمالي العوائل العائدة، تليها المحافظات الاخرى

بنسب متفاوتة باستثناء محافظة بابل لم تتحقق عودة اي عائلة من العوائل النازحة للأسباب التي سيتم التطرق اليها ضمن فقرة اسباب عدم عودة النازحين.

فيما يتعلق بالعوائل المستمرة بالنزوح فلا تزال محافظة نينوى تنصدر المشهد بعدد عوائل يصل الى (136455) عائلة وتشكل ما نسبته (42,5%) من اجمالي العوائل المستمرة بالنزوح، تليها محافظة صلاح الدين بعدد عوائل يصل الى (63770) عائلة تشكل ما نسبته (19,8%) من اجمالي العوائل المستمرة بالنزوح، تليها المحافظات الاخرى، والجدول رقم (2) يوضح نسبة العودة لكل محافظة مقارنة بعدد نازحيها الكلي:

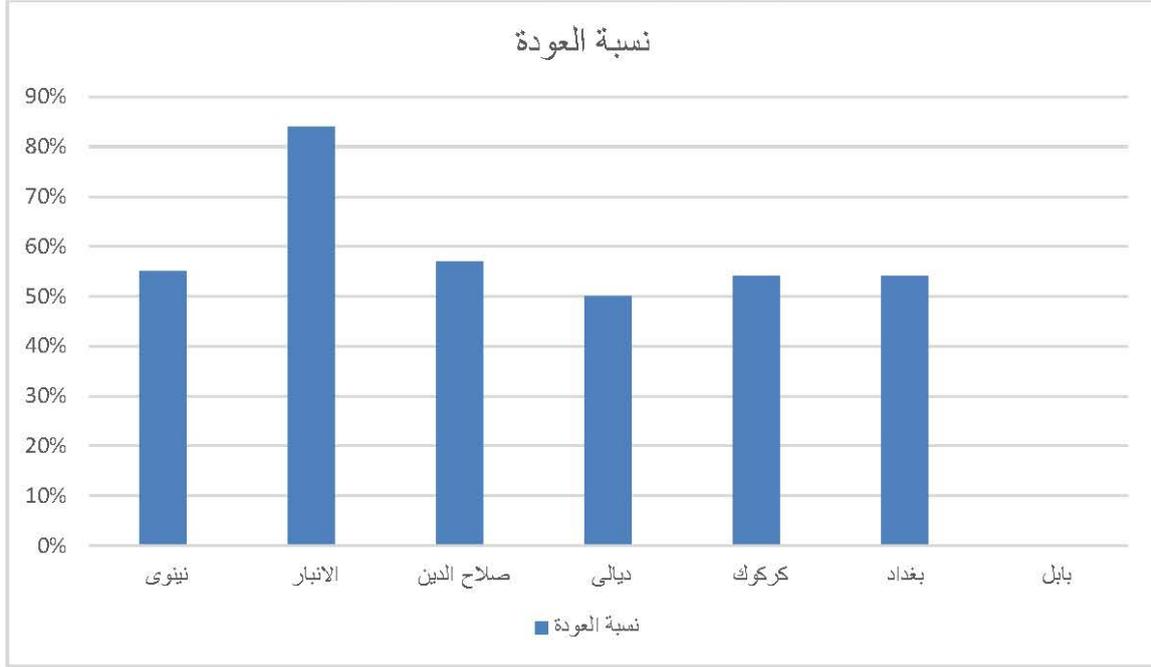
جدول (2)  
نسبة العوائل العائدة الى العوائل النازحة بحسب المحافظات العراقية

ت	المحافظات	اجمالي العوائل النازحة الكلي	عدد العوائل العائدة	نسبة العودة
1	نينوى	308031	171576	55,7%
2	الانبار	284949	239220	84%
3	صلاح الدين	148778	85008	57,1%
4	ديالى	69606	35337	50,7%
5	كركوك	42548	22950	54%
6	بغداد	29732	16114	54,2%
7	بابل	8667	0	0%
	المجموع	892311	570205	63,9%

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين.

استنادا الى بيانات الجدول رقم (2) فانه اجمالا قد عادت نحو (63,9%) من العوائل النازحة الى مناطقها الاصلية وبقي نحو (36,1%) من العوائل المستمرة بالنزوح، وكما ذكرنا فان محافظة الانبار حققت اعلى نسبة عودة تليها المحافظات الاخرى وبنسب متقاربة تمثل حوالي نصف نازحيها الكلي باستثناء محافظة بابل التي لم تسجل عودة اي عائلة، والشكل الاتي يوضح نسبة العودة للمحافظات العراقية.

شكل رقم (4)  
نسبة عودة النازحين بحسب المحافظات العراقية



### ثانياً: بيانات واحصاءات نازحي المخيمات

بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المحافظات والمناطق الامر الذي اجبر العوائل في هذه المناطق على النزوح القسري داخليا ومع غياب المأوى والظروف الاقتصادية الصعبة اضطرت نسبة كبيرة من هذه العوائل للعيش في مخيمات تم انشاؤها بعد عام 2014 من قبل وزارة الهجرة والمهجرين والمنظمات الشريكة والحكومات المحلية في المحافظات لاستقبال النازحين. يشكل عدد النازحين في المخيمات حالياً نحو (17%) من مجتمع النازحين الكلي بينما تعيش الغالبية العظمى من النازحين مع المجتمعات المضيفة لهم، وليس خفياً على المتابع لموضوع النزوح، الوضع الانساني الصعب الذي تعيشه هذه الكتلة البشرية من النازحين على مختلف الأصعدة.

يواجه العديد من النازحين خارج المخيمات تحديات اقتصادية، وأوضاع معيشية سيئة للغاية، مع فقدان الوثائق الثبوتية، ما ينتج عنها صعوبات في الحصول على سبل العيش الكريم والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى. وبالاعتماد على اماكن تواجدهم، فقد يُطلب أيضاً من النازحين خارج المخيمات الخضوع لبعض الاجراءات الإدارية الإضافية، مثل الحصول على ترقية أو التصريح الأمني لشراء العقارات أو الاستفادة من الخدمات. كل هذه العوامل تعني أن النازحين خارج المخيمات الذين قد يختارون البقاء في أوضاع النزوح يحتاجون إلى الدعم لضمان قدرتهم على البقاء على نحو مستدام، والاندماج في سوق العمل، والوصول إلى الخدمات والمساهمة بشكل إيجابي في المناطق المستضيفة. ان كل هذا من شأنه ان يدعم التماسك الاجتماعي ويقلل من التوترات والنزاعات في المناطق المستضيفة اينما وجدت. في حالات أخرى، قد يكون النازحون خارج المخيمات يقيمون في مناطق

غير رسمية أو مبانٍ غير مكتملة أو يعتمدون على العائلة والأقارب أحياناً لاستضافتهم. لذا فقد يحتاج بعض هؤلاء النازحين إلى الدعم للعودة، في حين قد يحتاج البعض الآخر إلى الدعم لاندماجهم.

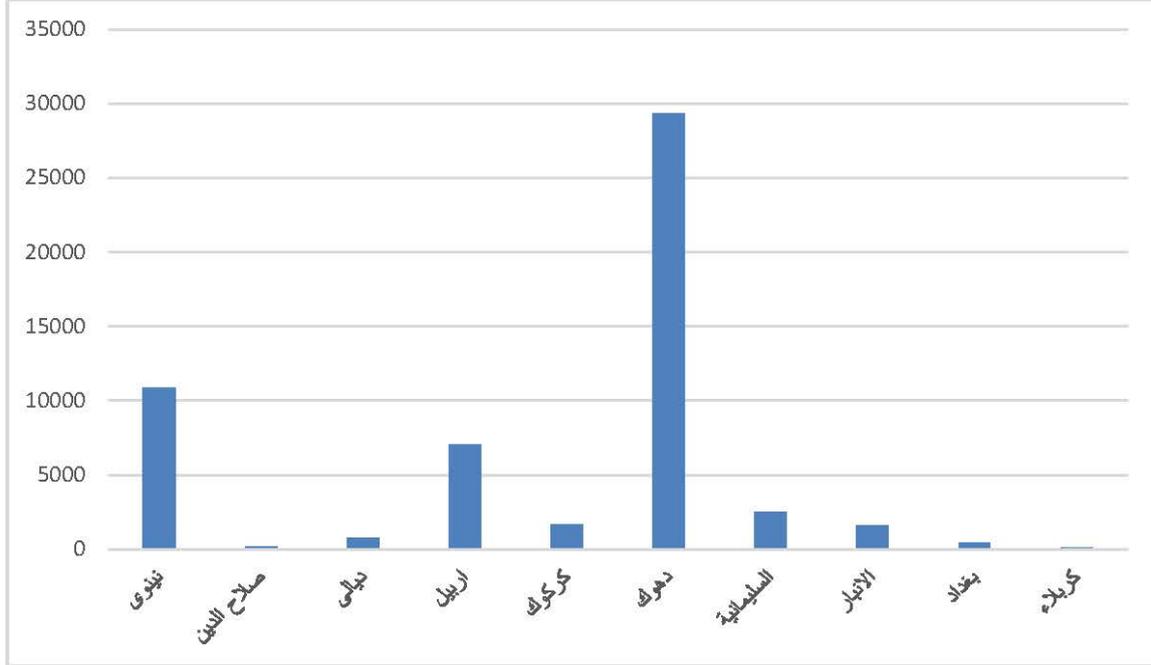
ومنذ بداية أزمة النزوح سكنت (150167) عائلة مخيمات النزوح عاد منهم (95670) عائلة إلى مناطقهم الأصلية وبقي هناك (54497) عائلة لا تزال في المخيمات، علماً ان عدد المخيمات وقت تنفيذ المسح كانت (47) مخيماً، وخلال مدة إعداد الخطة انخفض عددها إلى (39) مخيماً نتيجة لغلق بعضها بعد عودة النازحين منها ودمج بعضها مع البعض الآخر لتنظيمها وتسهيل ادارتها وحمايتها، كما ان عدد العوائل المتواجدة في المخيمات حالياً انخفض من (54,497) عائلة إلى (51,566) عائلة، وتدار هذه المخيمات رسمياً من الحكومات المحلية المتواجدة في مدن المخيمات وبالتنسيق والتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين والمنظمات الدولية، يوضح الجدول رقم (3) اعداد المخيمات وتوزيعها الجغرافي وعدد العوائل الساكنة في كل مخيم.

جدول رقم (3)  
اعداد المخيمات وتوزيعها الجغرافي والعوائل الساكنة فيها

ت	المحافظات	عدد المخيمات	عدد النازحين		نسبة عدد النازحين الى العدد الكلي
			افراد	عوائل	
1	نينوى	5	49960	10844	%18.2
2	صلاح الدين	3	1004	205	%0.3
3	ديالى	3	3442	788	%1.2
4	اربيل	6	35516	7025	%13
5	كركوك	20	9015	1671	%3.3
6	دهوك	16	152878	29296	%55.8
7	السليمانية	4	12101	2520	%4.4
8	الانبار	2	7391	1628	%2.7
9	بغداد	5	2077	416	%0.8
10	كربلاء	1	581	104	%0.3
	المجموع	47	273965	54497	%100

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين.

شكل رقم (5)  
المخيمات وتوزيعها الجغرافي وعدد العوائل



يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) ان النسبة الاكبر من نازحي المخيمات يتواجدون في مخيمات محافظة دهوك وبنسبة تصل الى (55,8%) من اجمالي عدد النازحين، تليها محافظة نينوى بنسبة (18,2%)، ومن ثم محافظة اربيل بنسبة (13%). وعموما فان محافظات اقليم كردستان تتحمل العبء الاكبر من نازحي المخيمات اذ تصل نسبة النازحين في مخيمات مدن الاقليم الى (73,2%) من اجمالي نازحي المخيمات وما تشكله هذه النسبة من ضغط على موارد المجتمعات المضيفة، اما توزيع نازحي المخيمات بحسب محافظات الاصل فيوضحه الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)  
توزيع نازحي المخيمات بحسب محافظات الاصل

المحافظة	النسبة المئوية الى اجمالي العوائل	ت
نينوى	81,2%	1
الانبار	5%	2
صلاح الدين	7,8%	3
ديالى	2,4%	4
كركوك	3%	5
بغداد	5,1%	6
بابل	0,5%	7
المجموع	100%	

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

يتضح من بيانات جدول رقم (4) ان النسبة العظمى من نازحي المخيمات هم من محافظة نينوى اذ يشكلون تقريبا (81,2%) من اجمالي عوائل نازحي المخيمات والسبب يعود الى الدمار الذي شهدته بعض مدن المحافظة علاوة على عوامل اخرى امنية وسياسية سيتم التطرق اليها لاحقا، ثم تليها محافظة صلاح الدين وبنسبة (7,8%) من العوائل الساكنة في المخيمات.

ان الارقام السابقة تعطي لصاحب القرار صورة واضحة عن ترتيب اولوياته في معالجة مشكلة النزوح لاسيما المخيمات اذ ان التركيز على محافظة نينوى واعطاءها الاولوية يسهم كثيرا في حل مشكلة النزوح القسري. ان اسباب بقاء هذه العوائل في مخيمات النزوح وتحملها للظروف الصعبة متعددة ومختلفة، منها ما يرتبط بعوامل اقتصادية ومنها ما يرتبط بعوامل امنية او سياسية او عوامل اخرى تتعلق بانتفاء وجود مأوى لهذه العوائل اذ ان نسبة كبيرة من هذه العوائل قد هدمت بيوتها كليا او جزئيا الامر الذي يشكل عائقا كبيرا امام عودتهم الى مناطقهم الاصلية.

في مسح اجرته وزارة الهجرة والمهجرين خلال شهر ايلول من عام 2020 عن اسباب وموانع العودة شمل عينة من النازحين في المجتمعات تمثل (66.1%) من اجمالي عدد نازحي المخيمات، اذ شملت (36023) عائلة من أصل (54497) عائلة تسكن في المخيمات، تم التركيز على النازحين خارج محافظة دهوك اذ شملت العينة خارج محافظة دهوك نحو (86,5%) من اجمالي عدد النازحين البالغ (25201) عائلة في حين تم اخذ عينة تشمل نحو (48,5%) من النازحين في محافظة دهوك والبالغ عددهم (29296) عائلة تقطن في 16 مخيما في محافظة دهوك.

ان نتائج هذه العينة يمكن اعتمادها لبقية النازحين سواء في المخيمات او خارج المخيمات كون موانع العودة متشابهة للجميع تقريبا وبالتالي يمكن العمل على هذه العوامل في إطار حل وانهاء ملف النزوح القسري في العراق.

### ثالثا: تصنيف نازحي المخيمات في ضوء البيانات والاحصاءات

كما بينا سابقا فان موانع عودة النازحين الى مناطقهم الاصلية متعددة، وعلى وفق بيانات المسح الذي اجرته وزارة الهجرة والمهجرين تم تصنيف موانع العودة الرئيسية الى خمسة عوامل هي (الدور المهدم، البنى التحتية، المشاريع الاقتصادية، المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي، والعامل الامني والسياسي)، متفرع منها عدد من الاسباب الفرعية استنادا الى اراء العينة التي تم شمولها بالمسح واهم هذه المسببات:

1. السكن في منطقة الاصل مهدم جزئيا او كليا.
2. نقص الخدمات والبنى التحتية في منطقة الاصل.
3. عدم توافر فرص العمل في منطقة الاصل.
4. منطقة الاصل من المناطق المتنازع عليها سياسيا.
5. الحي او القرية غير آمنة (صراعات بين السكان).
6. الاسرة او أحد افرادها مطلوب عشائريا.
7. الاسرة او أحد افرادها مطلوب قضائيا.
8. السكن في منطقة الاصل مشغول من قبل الاخرين.
9. السكن في منطقة الاصل مفخخ.
10. الحي او القرية غير آمنة (وجود الالغام).

الاسباب المذكورة تمثل أبرز اسباب عدم العودة، وعلى وفق الاسباب المذكورة والمصنفة ضمن محاور اساسية فان توزيع النازحين بحسب اسباب عدم العودة يوضحه لنا الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)  
اسباب عدم عودة العوائل الساكنة في المخيمات موزعه بحسب المحاور والاسباب الرئيسية

المجموع	الامني والسياسي	المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي	المشاريع الاقتصادية	البنى التحتية	تأهيل الدور المهدامة	اسباب عدم العودة
21976					21976	السكن في منطقة الاصل مهدم جزئيا او كليا
7689				7689		نقص الخدمات والبنى التحتية
2569			2569			ليس لدينا عمل في منطقة الاصل
1229	1229					منطقة الاصل من المناطق المتنازع عليها سياسيا
1028		1028				الحي او القرية غير امنة (صراعات بين السكان)
1018		1018				الاسرة او أحد افرادها مطلوب عشائريا
301	301					الاسرة او أحد افرادها مطلوب للقوات الامنية
235		235				السكن في منطقة الاصل مشغول من قبل الاخرين
136	136					السكن في منطقة الاصل مفخخ
42	42					الحي او القرية غير امنة (وجود الألغام)
36023	1708	2281	2569	7689	21976	المجموع

يلاحظ من بيانات جدول رقم (5) ان مشكلة الدور المهدامة كليا او جزئيا تمثل السبب الرئيسي لعدم عودة نحو (21976) عائلة من أصل (36023) عائلة شملها المسح وبالتالي فإنها تشكل (61%) من اسباب عدم العودة ثم تليها مشكلة البنى التحتية والتي تمثل مشكلة نحو (7489) عائلة يمثلون تقريبا (20.7%) من اسباب عدم العودة، بالإضافة الى الاسباب الاخرى الموضحة في الجدول.

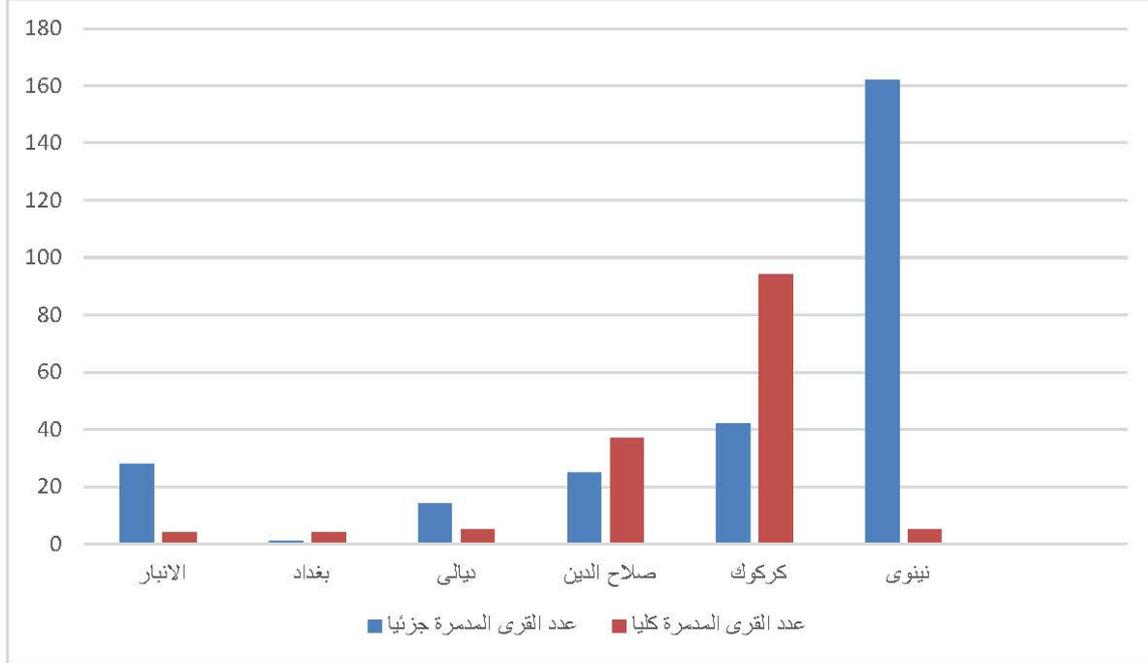
ومن الجدير ذكره هنا ان هناك قرى مدمرة تدميرا كليا او جزئيا والجدول رقم (6) يوضح اعداد القرى المدمرة كليا او جزئيا وتوزيعها الجغرافي.

جدول رقم (6)  
القرى المدمرة كليا او جزئيا بحسب المحافظات العراقية

المحافظة	عدد القرى المدمرة جزئيا	عدد القرى المدمرة كليا
الأنبار	28	4
بغداد	1	4
ديالى	14	5
صلاح الدين	25	37
كركوك	42	94
نينوى	162	5
المجموع	272	149

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

شكل (6)  
تصنيف القرى بحسب حجم التدمير



يلاحظ من الجدول رقم (6) ان محافظتي (نينوى وكركوك) هي أكثر المحافظات تعرضت قراها الى التدمير الكلي والجزئي تليها محافظة صلاح الدين ونسبة اقل محافظة الانبار.

وبالعودة الى السبب الرئيسي لعدم العودة المتمثل بهدم الدور كلياً او جزئياً فقد اظهرت نتائج المسح ان النسبة الاكبر من العوائل قد تعرضت بيوتها للهدم الكلي اذ ان هناك (17779) عائلة من اجمالي العينة البالغة (36023) تعرضت بيوتهم للهدم الكلي والجدول رقم (7) يصنف الدور السكنية للنازحين في منطقة الاصل حسب نوع الضرر.

جدول رقم (7)  
نوع السكن ونوع الضرر فيه بحسب منطقة الاصل

المجموع	نوع السكن		نوع الضرر
	ايجار	ملك	
19573	1794	17779	مهدم كلياً
9422	1903	7519	متضرر
5240	1822	3418	سرقة محتوياته
1422	306	1116	لا ضرر فيه
258	115	143	مفخخ
108	40	68	مشغول من قبل الاخرين (مغتصب)
36023	5980	30043	المجموع

المصدر / بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

## الفصل الثالث

### البرامج والانشطة التنفيذية لإعادة النازحين على وفق تحليل الأولويات

## البرامج والانشطة التنفيذية لإعادة النازحين على وفق تحليل الأولويات

المبادئ العامة: ستحتاج الخطط الموضحة أدناه إلى التوسع أكثر عند تطبيقها على مناطق أو مواقع محددة. الهدف من ذلك هو الاعتماد على الخطة الوطنية لتطوير المشاريع على المستوى المحلي: على سبيل المثال على مستوى المحافظة، والتي توفر معلومات أكثر تفصيلاً عن الاحتياجات المحددة والمشاريع والأشخاص المسؤولين والإطار الزمني للمشاريع. وبالنسبة لجميع المشاريع، سيكون إشراك المجتمع ومشاركته عاملين أساسيين لضمان التعايش السلمي وحقوق الملكية. وسيتم بيان رأي كلاً من النازحين داخلياً والمجتمع المضيف لضمان انعكاس التفضيلات والآراء في مداخل المشروع. وسيكون من الضروري أيضاً التوسع في احتياجات بعض المجموعات ذات الأولوية، على سبيل المثال احتياجات محددة لفئات عمرية معينة، والنساء، والفئات الضعيفة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة.

في حالة الدعم الفوري لعمليات العودة أو المغادرة من المخيمات إلى المناطق الأصلية أو مواقع أخرى، سيتم تزويد النازحين بمعلومات حول مواقع الوجهة لاتخاذ قرارات مستنيرة، وسيتم دعمهم قبل مغادرتهم لتحديد الطول لضمان استدامة حركتهم، مثل التأكد من أن لديهم ملاجئ آمنة عند وصولهم إلى وجهتهم وكذلك المساعدة لتلبية الاحتياجات الأساسية كلما لزم الأمر كالأطعام مثلاً. كما سيتم بذل الجهود لضمان شبكات دعم المجتمع عند الوصول، من خلال التنسيق مع السلطات المحلية، وستكون هناك متابعة لتتبع ما إذا كانت الأسر بحاجة إلى دعم إضافي.

وبالاستناد إلى البيانات التي أظهرها المسح المتعلق بأسباب عدم العودة، والذي صنف إلى عدة محاور. واعتماداً على البيانات المتوافرة فإن تصنيف أسباب عدم العودة على وفق تلك المحاور وبحسب كل محافظة توضحه لنا بيانات الجدول رقم (8)

جدول (8)  
اسباب عدم عودة العوائل الى مناطقهم الاصلية

المحافظة	الامني والسياسي (عائلة)	نسبتها الى عدد العوائل (%)	البنى التحتية (عائلة)	نسبتها الى عدد العوائل (%)	المشاريع الاقتصادية (عائلة)	نسبتها الى عدد العوائل (%)	المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي (عائلة)	نسبتها الى عدد العوائل (%)	تأهيل الدور المهمة (عائلة)	نسبتها الى عدد العوائل (%)	المجموع
نينوى	1394	81.6%	7229	96.6%	2050	79.8	1780	78.03	16649	75.76	29102
الأنبار	187	10.94	17	0.23	331	12.88	29	1.27	1213	5.52	1777
صلاح الدين	53	3.10	112	1.5	70	2.72	319	13.99	2409	10.96	2963
كركوك	29	1.7	98	1.3	63	2.45	147	6.44	739	3.36	1076
ديالى	3	0.17	31	0.4	19	0.74	3	0.13	813	3.7	869
بغداد	1	0.06	0	0	32	1.25	2	0.08	22	0.10	57
بابل	41	2.40	2	0.03	4	0.16	1	0.04	131	0.6	179
المجموع	1708		7489		2569		2281		21976		36023

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

وبالاستناد الى بيانات الجدول رقم (8) سيتم وضع برامج وانشطة لتأمين عودة النازحين وبحسب المحاور المذكورة. وكذلك الاخذ بنظر الاعتبار العقبات والتحديات للنازحين الذين لا يستطيعون العودة او الذين اندمجوا ضمن المناطق المضيفة او إيجاد حلول بديلة.

### أولاً: محور الدور المهدمة:

يعد السكن المحور الأساسي ضمن هذه الخطة والعنصر الرئيسي والذي من الواجب التركيز عليه لغرض تسهيل عملية عودة النازحين الطوعية الى مناطق سكنهم وبيئت نتائج مسح أسباب عدم عودة النازحين ان نسبة (60%) من أسباب عدم العودة جاءت بسبب عدم امتلاكهم سكن بالأساس او ان دورهم مهدمة او انها تعرضت للضرر او الحرق او التفخيخ. إن الإحصائية المقدره بنحو (21976) عائلة نازحة من مجموع (36023) عائلة جاءت هذه بناء على استمارة المسح الشامل لسكاني المخيمات المتضررة منازلهم

ويبين الجدول رقم (9) تقديرات لحجم الضرر الذي لحق بالمنازل اذ يعرض ان هناك ما يقارب (5%) من المنازل المتضررة يتطلب إعادة اعمارها او ترميمها بكلفة تخمينية للمنزل الواحد تتراوح ما بين (2-5) مليون دينار وما نسبته (28%) من منازل المتضررة تتراوح الكلفة التخمينية للضرر ما بين (6-10) مليون في حين (67%) من منازل العوائل تضررت بشكل كبير او هدمت والكلفة التخمينية لإعادة ترميم او اعمار المنزل تتجاوز (10) مليون دينار للمنزل الواحد.

#### جدول (9)

#### تقديرات المبالغ المطلوبة لتأهيل الدور المتضررة

مقدار المبلغ	اعداد العوائل
(2-5) مليون	1107
(6-10) مليون	5650
أكثر من 10 مليون	15217
المجموع	21,974

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

من خلال البيانات المعروضة في الجدول السابق يمكن ملاحظة أن السكن المدمر بفعل العمليات الارهابية في المحافظات المحررة يعد مشكلة حقيقية ورئيسية لموضوع النزوح وهناك جوانب أخرى من الواجب مراعاتها عند قراءة هذه الاحصائيات والتي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار في تحليل البيانات ودراسة توفير الاحتياجات وتحديد اولويات التنفيذ. إذ تعتمد الطرائق العلمية الواقعية على مقاطعة ومداخلة تأثيرات أكثر من عامل واحد في نفس الوقت ودراسة تأثير العلاقة بين العوامل المشتركة.

ولتوضيح هذه المشكلة وتعقيدها وحجمها ضمن المحافظات التي حدث فيها نزوح يعرض الجدول رقم (10) تفاصيل عن عدد العوائل التي تعاني من مشكلات تضرر مساكنهم موزعة على المحافظات ومحدد فيها حجم الضرر التقديري، اذ توضح البيانات ان أكبر نسبة ضرر في المساكن كان في

محافظة نينوى اذ بلغ (76%) من اجمالي المساكن المتضررة. في حين نسبة الضرر في المساكن بلغت (10%) في محافظة صلاح الدين وجاءت نسبة الضرر اقل للمحافظات الأخرى.

جدول (10)  
 تقديرات المبالغ المطلوبة لتأهيل الدور المتضررة بحسب المحافظات

محافظة الاصل	2 مليون - 5 مليون	6 مليون - 10 مليون	أكثر من 10 مليون	المجموع
نينوى	727	4539	11554	16820
صلاح الدين	202	380	1656	2238
الانبار	2	306	905	1213
ديالى	136	195	483	814
كركوك	39	206	491	736
بابل	1	18	112	131
بغداد		6	16	22
المجموع	1107	5650	15217	21974

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

### آلية المعالجة:

بالنظر لاحتلال عامل السكن المرتبة الاولى في احصائيات مسببات عزوف عودة النازحين، فلا بد من النظر الى الموضوع بصورة أكثر عمقا من ناحية التوزيع الجغرافي لمناطق النزوح اذ جاءت العوائل النازحة من مناطق متعددة ضمن المحافظات ومعظم هذه العوائل كانت تمتلك سكنا في المنطقة التي نزحوا منها لذا فان آلية المعالجة باتجاه انشاء مجمعات سكنية قد لا تتلاءم مع الوضع والطبيعة الخاصة لهذه الفئة من النازحين ولا يكون حلا ناجعا. إن الاحصائيات يجب أن تكون مفصلة بصورة دقيقة اخذة بنظر الاعتبار كامل التفاصيل التي من الممكن ان تستخدم لغرض ايجاد حلول ووضع اليات واولويات دقيقة للتنفيذ والذي يساعد في ترجمة الموضوع الى خطة تنفيذية تخصص لها ميزانية مالية.

إن البيانات الواردة في الجداول السابقة يمكن ان تساعد بصورة كبيرة جدا في وضع معالجات حقيقية تقريبية وتحدد أولوية التنفيذ للدور ويتم ترجمة الموضوع الى مبالغ مالية ترصد لمعالجة الازمة ومن الممكن تحديد الأولويات وكما يأتي:

- 1- المساكن المهدامة كليا.
- 2- المساكن المتضررة جزئيا.
- 3- المساكن المفخخة.
- 4- سرقة محتوياته.
- 5- مشغول من قبل الاخرين.

بناء على الأولويات المذكورة أصبح بالإمكان اعتماد وتحديد اليات مختلفة للمعالجة ومنها آلية لجان التعويضات في المحافظات المتضررة وزيادة التخصيصات المالية لهذه اللجان وحثها على الإسراع في انجاز ذلك والتي من شأنها ان تعالج الكثير من الحالات إضافة الى الاستعانة بوزارتي التجارة والصناعة لتجهيز العوائل النازحة بمواد البناء وبالآجل بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء وللنازحين حصرا بعد أخذ الضمانات اللازمة وذلك بالاعتماد على قواعد بيانات وزارة الهجرة والمهجرين وتأييدها حالة النزوح عبر فروعها مكاتبها المنتشرة في عموم المحافظات . أن الدور المفخخة والمشغولة من قبل الاخرين تحتاج الى تدخل الجهات المعنية الامنية والقانونية لمعالجتها، وهنا يجب الاخذ بنظر الاعتبار أن الدور المفخخة يمكن ان تنتقل بعد ذلك لتكون ضمن احصائية الدور المهدامة كليا او جزئيا وذلك بحسب طبيعة المعالجة التي ستتخذها الجهات الأمنية. هذا وبالإمكان التنسيق مع المصرف العقاري وصندوق الاسكان لغرض صرف قروض إسكان للمواطنين المهجرين فضلا عن تسخير الجهود الدولية للمنظمات لتقديم المساهمات الى العوائل النازحة لغرض إعادة ترميم وبناء مساكنهم المتضررة والمدمرة. ومن الممكن ادراج آليات المعالجة كالآتي :-

- 1- تعويض المتضررة منازلهم لغاية (10) ملايين دينار من قبل لجنة تعويض المتضررين من العمليات الإرهابية والعسكرية.
- 2- الاقتراض من المصارف الحكومية وبضمانة الحكومات المحلية.
- 3- تجهيز العوائل النازحة بالمواد الانشائية لأغراض البناء من قبل وزارتي التجارة والصناعة.
- 4- معالجة الدور المفخخة من قبل الجهات الأمنية المختصة (وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، الهيئة الوطنية لشؤون الألغام)
- 5- معالجة المخلفات الحربية من قبل الجهات الأمنية المختصة (وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، الهيئة الوطنية لشؤون الألغام)
- 6- معالجة موضوع التجاوزات على الدور السكنية. الجهات المعنية (مجلس القضاء الأعلى، وزارة الداخلية).
- 7- إنشاء مجمعات سكنية واطئة الكلفة في محافظتي (نينوى، صلاح الدين)، من الحكومات المحلية ومن تخصيصاتهم.

وبيين الجدول رقم (11) حجم الاضرار بالمساكن والدور وآليات المعالجة.

جدول (11)  
المساكن المتضررة وآليات المعالجة

الفترة الزمنية المطلوبة للمعالجة	الجهة المسؤولة عن التمويل	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	آلية المعالجة	المجموع	بغداد	بابل	كركوك	ديالى	الانبار	صلاح الدين	نينوى	المحافظة
ستة أشهر الى سنة واحدة	<ul style="list-style-type: none"> <li>الموازنة الحكومية</li> <li>منظمات دولية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>لجنة تعويض المتضررين من العمليات العسكرية والارهابية في المحافظات</li> </ul>	آلية رقم (1) و(2) المذكورة سابقا	1107	-	1	39	136	2	202	727	أضرار بكلفة تقديرية (2)- (5) مليون دينار
			آلية رقم (1) و(2) المذكورة سابقا	5650	6	18	206	195	306	380	4539	أضرار بكلفة تقديرية (6)- (10) مليون دينار
ستة أشهر الى سنتين	<ul style="list-style-type: none"> <li>الموازنة الحكومية</li> <li>صندوق الاسكان</li> <li>والمصرف العقاري</li> <li>المنظمات الدولية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وزارة الاعمار والاسكان والبلديات</li> <li>الحكومات المحلية</li> <li>صندوق الاسكان والمصرف العقاري</li> <li>وزارة التجارة</li> <li>وزارة الصناعة</li> </ul>	آلية رقم (2) و(3) و(4) و(7)	15217	16	112	491	483	905	1656	11554	أضرار بكلفة تقديرية أكثر (10) مليون دينار
ستة أشهر الى سنة واحدة	<ul style="list-style-type: none"> <li>الموازنة الحكومية</li> <li>المنظمات الدولية</li> </ul>	<p>الجهات الامنية:-</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>وزارة الداخلية</li> <li>وزارة الدفاع</li> <li>وزارة الصحة والبيئة / مديرية شؤون الالغام</li> </ul>	آلية رقم (4) و(5)	258	5	0	10	1	41	18	183	الدور المفخخة
ستة أشهر الى سنة واحدة	الموازنة الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> <li>مجلس القضاء الاعلى</li> <li>وزارة الداخلية</li> </ul>	آلية رقم (6)	108	0	0	6	0	14	6	82	الدور المشغولة من قبل الاخرين عنوة

### ثانياً: البرامج والانشطة الخاصة بالبنى التحتية والخدمات الاجتماعية

يعد النقص في خدمات البنى التحتية واحداً من أهم أسباب عدم عودة العوائل النازحة إلى مناطقهم الأصلية، إذ تشكل هذه الخدمات ضرورة ملحة لا يمكن العودة والاستقرار بدون توافرها.

واستناداً إلى البيانات المتوافرة فإن هناك (7489) عائلة من أصل (36023) عائلة شملها المسح أرجعت السبب الرئيسي لعدم عودتها إلى نقص خدمات البنى التحتية في مناطقها الأصلية، وهذا العدد من العوائل يشكل ما نسبته (20,8%) من إجمالي العوائل التي شملها المسح، وإذا ما تم الاعتماد والقياس على هذه النسبة لإجمالي عدد العوائل الساكنة في المخيمات والبالغه (54497) عائلة فإنه يوجد هناك (11335) عائلة يعود سبب عدم عودتها إلى نقص خدمات البنى التحتية.

وبحسب بيانات مسح الخدمات الذي أجرته وزارة الهجرة والمهجرين فإن هناك حاجة إلى نحو (856) مشروعاً في مختلف أشكال البنى التحتية في المحافظات الأصلية للنازحين، وإن اكتمال هذه المشاريع سيسهم في عودة ما مجموعه (144396) نازحاً إلى مناطقهم الأصلية وإن أولوية التنفيذ يجب أن تركز على المشاريع التي تحقق استغلالاً أمثلًا للموارد والجدول رقم (12) يوضح هذه الأرقام حسب المحافظات

جدول (12)  
مشاريع البنى التحتية المطلوبة بحسب المحافظات

المحافظة	عدد المشاريع	عدد المستفيدين (نازح)
الأنبار	45	53020
نينوى	551	28640
صلاح الدين	100	25316
كركوك	120	7145
ديالى	27	29502
بغداد	13	773
المجموع	856	144396

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

ولتحديد نوعية تلك المشاريع بشكل دقيق فإن الجدول رقم (13) يوضح لنا ذلك وبحسب كل محافظة.

جدول (13)  
احتياجات المحافظات من مشاريع البنى التحتية

المحافظة	مشاريع مجتمعات سكنية	مشاريع ماء، مجاري، نقل	مشاريع تعليم	مشاريع صحة	مشاريع طاقة	المجموع
الأنبار	0	10	0	14	21	45
نينوى	0	271	35	8	237	551
صلاح الدين	0	23	50	24	3	100
كركوك	3	67	28	22	0	120
ديالى	0	15	6	1	5	27
بغداد	1	10	1	0	1	13
المجموع	4	396	120	69	267	856

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

ان البيانات في الجدول رقم (13) تمثل ما بينته الحكومات المحلية في تلك المحافظات استنادا الى ما متوافر لديها من معلومات عن واقع القرى والمناطق المستهدفة لتأمين عودة النازحين، وعليه فإن تأمين متطلبات العودة تتطلب تضافر جهود الحكومة المركزية والحكومات المحلية بالإضافة الى دعم المنظمات الدولية من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع والانشطة والتي تلخصها المصفوفة الاتية: -

ت	البرنامج المقترح	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الكلفة المقدرة	المدة الزمنية	الجهات المسؤولة للتمويل
1	بناء وتجهيز مشاريع ماء ومجاري وطرق في عدد من المحافظات بعدد 396 مشروعا	-وزارة الاعمار والاسكان والبلديات -امانة بغداد -الحكومات المحلية	سيتم تقدير الكلفة التخمينية لاحقا	1 سنة	-برنامج تنمية الاقاليم -صندوق التنمية الاجتماعية (قرض wb) -برنامج استراتيجية التخفيف من الفقر -منظمات دولية
2	مشروع انشاء 120 مدرسة في محافظات متعددة	-وزارة التربية -الحكومات المحلية	دراستها بشكل دقيق	1-2 سنة	-البرنامج الاستثماري للوزارات -برنامج تنمية الاقاليم -منظمات دولية
3	مشروع بناء وتجهيز 69 مركزا صحيا في محافظات متعددة	-وزارة الصحة -الحكومات المحلية	دراستها بشكل دقيق	1 سنة	-البرنامج الاستثماري للوزارات -برنامج تنمية الاقاليم -منظمات دولية
4	انشاء وتجهيز مشاريع طاقة مختلفة بعدد 267 مشروعا في محافظات متعددة	-وزارة الكهرباء -وزارة النفط -الحكومات المحلية	دراستها بشكل دقيق	1 سنة	-البرنامج الاستثماري للوزارات -برنامج تنمية الاقاليم -منظمات دولية

• ان اعداد المشاريع المذكورة تمثل الحد الأقصى من مشاريع البنى التحتية المطلوب إنجازها في المحافظات والتي سيتم حصرها بشكل ادق بعد مقاطعتها مع المشاريع المنفذة والمستمرة ضمن البرامج الاستثمارية.

### ثالثا: البرامج والانشطة الخاصة بالجانب الامني والسياسي والمصالحة الوطنية والتعايش السلمي

تمثل الاسباب الامنية والسياسية والصراعات والتوترات القبلية والاثنية والطائفية عائقا امام عودة عدد لا بأس به من العوائل ولضمان قدرة البنية التحتية على تقديم الخدمات مثل المدارس والمراكز الصحية، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لتسهيل تدريب وتعيين الموظفين للحفاظ على البنية التحتية وتقديم الخدمات.

بالنسبة للأنشطة التعليمية، يجب دعم أنشطة محددة للعديد من الأطفال الذين كانوا خارج المدرسة لسنوات عديدة بسبب الاحتلال. وهذا يشمل ايضا تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال، وتدريب المعلمين، والتعليم العلاجي، ودعم التعليم غير الرسمي، والمواد واللوازم المدرسية. تتطلب التسهيلات الطبية والمستشفيات إدارة وامدادات مستمرة وتدريباً للمهنيين الطبيين. يقدر عدد العوائل بحسب الاحصاءات بـ (3989) عائلة تشكل نحو (11%) من العينة الكلية التي اجري عليها المسح والبالغ (36023) عائلة، وإذا ما تم إعمام نتائج هذا المسح على بقية مجتمع النازحين في المخيمات والبالغ

(54497) فأنه من المتوقع ان يكون هناك نحو (5994) عائلة لا تستطيع العودة الى مناطقها الاصلية للأسباب المذكورة. وتتعدد تلك الاسباب وتختلف باختلاف المحافظات والمناطق ولكن عموما هناك اسباب رئيسية اهمها:

- 1- منطقة الاصل من المناطق المتنازع عليها.
- 2- الاسرة او أحد افرادها مطلوب للقوات الامنية.
- 3- السكن في منطقة الاصل مفخخ.
- 4- الحي او القرية غير امنية (وجود الغام).
- 5- الحي او القرية غير امنية (صراعات بين السكان).
- 6- الاسرة او أحد افرادها مطلوب عشائريا.
- 7- السكن في منطقة الاصل مشغول من قبل الاخرين.

والجدول رقم (14) يوضح توزيع العوائل بحسب الاسباب المذكورة.

جدول (14)  
الاسباب الامنية والسياسية لعدم عودة العوائل

ت	السبب	عدد العوائل	نسبتها الى اجمالي العوائل %
1	منطقة الاصل من المناطق المتنازع عليها	1229	30.81
2	الاسرة او أحد افرادها مطلوب للقوات الامنية	301	7.55
3	السكن في منطقة الاصل مفخخ	136	3.41
4	الحي او القرية غير امنية (وجود الغام)	42	1.05
5	الحي او القرية غير امنية (صراعات بين السكان)	1028	25.77
6	الاسرة او أحد افرادها مطلوب عشائريا	1018	25.52
7	السكن في منطقة الاصل مشغول من قبل الاخرين	235	5.89
	المجموع	3989	100

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين.

اما التوزيع الجغرافي لهذه العوائل بحسب المحافظات فيوضحه لنا الجدول رقم (15)

جدول (15)

التوزيع الجغرافي للعوائل غير العائدة لأسباب سياسية وامنية

المحافظة	الاسباب السياسية والامنية	نسبتها الى اجمالي العوائل %	اسباب التوترات القبلية والعرقية والطائفية	نسبتها الى اجمالي العوائل %	المجموع
الانبار	187	10.94	29	1027	215
نينوى	1394	81.62	1780	78.04	3174
صلاح الدين	53	3.10	319	13.99	373
كركوك	29	1.7	147	6.44	176
ديالى	3	0.17	3	0.13	6
بغداد	1	0.06	2	0.08	3
بابل	41	2.40	1	0.04	3
المجموع	1708	99.99	2281	99.99	3989

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

وتشير البيانات المستهدفة جغرافيا في المناطق المتأثرة بالصراع في العراق الى ان النازحين والعائدين لديهم مخاوف تتعلق بالتمييز والتهميش وتغيير السكان والانتقام في مناطقهم الاصلية، كما وتشير بعض البيانات الخاصة بوزارة الهجرة والمهجرين ان نحو (4%) من نازحي المخيمات لم يفضلوا العودة لأسباب سياسية وامنية.

وعموماً فإن التوترات المتعلقة بعدم عودة النازحين في العراق تنقسم الى توترات طائفية وسياسية كما في حالة بابل وديالى واجزاء من صلاح الدين، وتوترات عشائرية كما في حالة صلاح الدين والانبار، وتوترات اثنية وسياسية كما في حالة نينوى واجزاء من ديالى وكركوك.

ان المشكلات العشائرية والاجتماعية تولدت من خلال سيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المناطق واضطرار بعض الأفراد الى التعاون معه ووقوع أعمال قتل متبادل. فعلى الرغم من انتهاء عمليات الاقتتال الطائفي وعودة السلام والامان الى حد ما الى العراق الا ان سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من الاراضي العراقية في المناطق الغربية والشمالية من البلاد في حزيران 2014 قد عرض التعايش السلمي والسلم الاهلي من جديد الى الخطر من اجل تدمير المجتمع العراقي وتغذيته بالعنف والتطرف بجميع الوسائل المادية والاعلامية وما يخلفه ذلك من انهيار العملية السياسية وتسليم مقاليد السلطة الى مجموعة من المتطرفين الذين لا يعيرون اهمية للغة الحوار والتواصل وتقبل الرأي الآخر وانما يسود منطقتهم القتل والارهاب والتدمير واحادية الرأي، ما جعل فئات ومكونات مختلفة ترفضهم وتعمل على التخلص منهم من اجل اعادة السلام والاستقرار للمجتمع الذي واجه تحديات صعبة حاولت ضرب تعايشه وسلمه الاهلي خلال السنوات الماضية.

وبذلك فانه لا يمكن ضمان عمليات العودة الطوعية والامنة لجميع النازحين العراقيين والتي قد يكون السبب وراءها عدم تقبل بعض المجتمعات العراقية التحرك نحو المصالحة. وقد يكون السبب تخوفهم من اتباع اجراءات قضائية بحقهم وتوفير ظروف احتجاز غير لائقة ممن توجه اليهم اتهامات معينة. وحيث ان اجراء المصالحة بين الفئات المتنازعة يعد عملاً مضمناً وطويلاً وخصوصاً في المجتمعات ذات الثقافات العشائرية والتي لا يمكن حل نزاعاتها من خلال الفصل الجغرافي، لذا يتطلب الأمر

درجة من التفاعل السلمي ونشر ثقافة الشراكة في صنع المستقبل. كما أن العمل على تحقيق تعايش سلمي حقيقي وإشاعته بين الفئات المتناحرة داخل المجتمع الواحد من النازحين بعد العودة إلى مناطقهم الأصلية هو عمل شاق ويحتاج إلى جهود كبيرة وجادة. وعليه، يجب أن تتضمن برامج المصالحة الوطنية لأهم سياسات التعايش السلمي، والتي من أهمها:

1. حسم وتعزيز مسألة الهوية الوطنية العراقية إذا ما أريد للاستقرار أن يستتب والتعايش أن يتجذر.
2. إلغاء نظام المحاصصة الطائفية التي تثير الصراعات
3. إشراك المؤسسات الدينية في نشر روح التسامح ونبذ العنف والطائفية وإشاعة المفاهيم الدينية الصحيحة بين أفراد المجتمع.
4. منح زعماء العشائر والقبائل وشيوخها دوراً حقيقياً في عملية رأب الصدع في المجتمع العراقي، وإبعاد شبح الحرب الأهلية والطائفية عنه.
5. تعزيز مبدأ المواطنة وإعادة ثقة المواطن بأنه جزء فاعل ضمن الحركة العامة للمجتمع.
6. تعزيز دور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، التي تؤدي دور الوسيط بين السلطة وبين المجتمع.
7. إشراك المرأة في عملية صنع السلام ومنحها دوراً فعالاً في مجتمعها بعد العودة.
8. إنشاء مؤسسات سياسية تقتصر مهمتها على إشاعة ثقافة التعايش السلمي في مناطق عودة النازحين أو دعم اندماجهم في مناطق بديلة أو مضيقة لهم.

هنالك حاجة إلى المصالحة المجتمعية في أكثر من محافظة شهدت نزوح أفرادها ومن تلك المحافظات ديالى وصلاح الدين ونيوى وابل. فقد يؤدي توافر بيئة خصبة للمصالحة بين القبائل المتخاصمة إلى عودة ما يقرب من 9 الاف عائلة إذ أن جزءاً كبيراً من تلك العوائل ما زال يقطن مخيمات النزوح. إن القضايا المشار إليها في هذا المحور هي قضايا حساسة وتتطلب تعاملًا خاصاً مع هذه الملفات وتسخير جميع الجهود الحكومية المركزية والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وشيوخ العشائر ورجال الدين والمرجعيات لإنهاء معاناة هذه العوائل التي طالت في مخيمات النزوح وذلك من خلال سلسلة من النشاطات والفعاليات التي تعزز من المصالحة الوطنية والسلام المجتمعي. ويمكن تلخيص إجراءات المعالجة ضمن هذا الإطار من خلال المصفوفة الآتية:

ت	النشاط	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الكلفة التخمينية	المدة الزمنية	الجهات الساندة
1	تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي.	- الحكومات المحلية - جهاز الامن الوطني - وزارة الداخلية - وزارة الدفاع - منظمات المجتمع المدني - شيوخ العشائر ورجال الدين		- 1 سنة	- الامانة العامة - لمجلس الوزراء
2	اتخاذ القرارات السياسية التي تحسم عودة العوائل النازحة إلى مناطق لا توجد فيها عودة أو دعم جهود بديلة مثل تحقيق الاندماج	- مجلس الوزراء		6 أشهر - سنة	- وزارة الدفاع - وزارة الداخلية - جهاز الامن الوطني - هيئة الحشد الشعبي

3	تسخير الجهد الهندسي لوزارة الدفاع لإزالة الألغام من المناطق الأصلية للنازحين.	- وزارة الدفاع	6 أشهر - سنة	- وزارة الداخلية - المنظمات الدولية
4	تنفيذ حملة اعلامية تستهدف تشجيع السلم الاهلي والمصالحة الوطنية	- شبكة الاعلام العراقي	6 أشهر	- الامانة العامة - لمجلس الوزراء

رابعاً: البرامج والانشطة الخاصة باستدامة الاستقرار والتأهيل والتنمية المجتمعية ما بعد العودة.

يجب ان تتضمن خطط الاستجابة للنازحين عند عودتهم توفير الاستقرار المستدام لهم كونه الحل الأمثل لمشكلة النزوح الداخلي في العراق. لذلك يجب ان تتبنى الحكومة العراقية وبالتنسيق والتعاون مع شركائها المحليين والدوليين عددا من برامج التنمية والتأهيل واستدامة الاستقرار ما بعد العودة الطوعية الى مناطقهم الأصلية وكذلك لتحقيق حلول أخرى مثل الاندماج. إن مفهوم استدامة استقرار النازحين ما بعد العودة الطوعية يتمحور حول محورين اساسيين: المحور الاقتصادي، ومحور التنمية الاجتماعية، واللذان يرتكزان على عدد من الأولويات التي يمكن اعتمادها كمؤشرات لاستدامة الاستقرار ما بعد العودة وهي:

- السلامة والامن وحرية التنقل طويلة الامد.
- مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحد الأدنى من الحصول على الغذاء الكافي والماء والسكن والرعاية الصحية والتعليم الاساسي.
- الحصول على فرص العمل وسبل كسب العيش
- الوصول الى اليات لاستعادة المساكن والاراضي والممتلكات او تقديم التعويض.
- الوصول الى الوثائق الرسمية الشخصية وغيرها من الوثائق واستبدالها.
- لم الشمل الطوعي لأفراد الاسرة.
- إقامة مشاريع مستدامة من منظور فني واقتصادي ومالي واجتماعي وبيئي تواصل تقديم المنافع على المدى المتوسط إلى البعيد.

هذه المعايير تتوافق مع إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة للحلول المستدامة مجموعة إعادة العمل في العراق وبالإشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الدولية قامت بتصنيف المتبقي من النازحين ممن يقع تحت طائلة النزوح المطول الى ثلاثة اصناف، إذ اعتمدت في ذلك على المعايير التي استخدمت في تحليل وضع النازحين في المخيمات وخارج المخيمات وبالتالي فهم العقبات التي تحول بينهم وبين عودتهم الى مناطق الاصل. شمل التصنيف عدة عوامل بعضها يخص النازحين أنفسهم والبعض الآخر تعدى ذلك ليشمل الوصول الى المرافق الحكومية والخدمات المقدمة من مختلف الوزارات، يضاف الى ذلك بعض العوامل والمخاوف المبنية على مشكلات قبلية وعشائرية رافقت نزوح تلك العوائل من منازلها وبالتالي تحتاج الى جهود استثنائية من الجهات الحكومية ذات العلاقة مضافاً لها مرونة وتقبل أكثر من قبل المجتمعات المستضيفة. وخلص التصنيف الى ان غلق بعض المناطق ومنع النازحين من العودة اليها يعد التحدي الأكبر في مجال خلق الحلول المستدامة للنازحين. والجدول في أدناه يوضح التصنيف والعقبات الخاصة بكل صنف كما في الجدول رقم (16) ومن المهم ملاحظة ان بعض النازحين يقع تحت أكثر من تصنيف

جدول (16)

إطار الحلول المستدامة المقترحة على وفق تصنيف مجموعة دعم العودة

التصنيف الثالث مناصرة وتفاوض	التصنيف الثاني المصالحة المجتمعية والحوار والتدخلات الاجتماعية	التصنيف الأول تدخلات مادية وتقديم الخدمات
الوصول والتحديات المتعلقة بالأمن	قضايا التماسك الاجتماعي	الاحتياجات من الموارد والمواد والخدمات الفردية، في كل من مناطق الأصل ومناطق النزوح
- مناطق مغلقة - الانتماء المتصور إلى داعش (ممنوع من العودة من قبل السلطات) - عدم الحصول على التصريح الأمني - احتلال المنازل (من قبل أطراف مسلحة مختلفة)	- التوتر العرقي والديني، الحماية - الانتماء المتصور إلى داعش (سمحت له السلطات بالعودة ولكن خوفاً من الانتقام والقصاص وقبول المجتمع) - قضايا أخرى تمنع قبول العائدين من قبل المجتمعات (مثل الصحة العقلية)  المجتمعات التي تعاني تلك التحديات قد تواجه التحديات تحت التصنيف الأول كذلك	- المساكن المتضررة / المدمرة - حيازة الأراضي وقضايا الإسكان والأرض والملكية - نقص الفرص الاقتصادية / الوظائف - مشكلات الصحة العقلية (مثل الصدمة والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة وما إلى ذلك) - نقص الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، تعليم، صحة ... إلخ) - التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب / الذخائر غير المنفجرة / العربات الناسفة - الحطام يمنع إعادة الإعمار - نقص الوثائق الأساسية / خدمات الحماية

أ. المحور الاقتصادي:

يبرز دور الحكومات في إيجاد حلول مستدامة للنازحين وغالباً ما يتم دعم هذه الحلول من خلال التشريعات والسياسات والخطط. إن إقامة مشاريع متوسطة وصغيرة مستدامة في المناطق المتضررة تخلق فرص عمل لمجتمع النازحين العائدين طوعاً إلى مناطقهم وتضمن استقرارهم فيها.

دأبت وزارة الهجرة والمهجرين على توفير الدعم داخلياً أو بالشراكة مع الجهات الحكومية والانسانية لتمكين النازحين في المخيمات وخارج المخيمات من الوصول الى الحلول المستدامة، إذ كان لمشاريع وكالات الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الامم المتحدة للإسكان والمنظمة الدولية للهجرة الأثر الكبير والدور الفاعل في تمكين المئات من العوائل النازحة على العودة الى مناطقهم الاصلية بصورة آمنة وكرامة وطوعية.

تعدت جهود الوزارة حلقة التواصل مع الشركاء الانسانيين وذهبت تبحث عن دور أكثر فاعلية للجهات الحكومية الساندة كأعضاء اللجنة العليا لإغاثة وإيواء النازحين، وزارة التخطيط العراقية، المفوضية العليا لحقوق الانسان العراقية، مستشارية الأمن الوطني وغيرها من الجهات التي من المرجح أن يكون لها دور استثنائي في عودة ما تبقى من نازحي المخيمات في العراق.

إن إنهاء ملف النزوح يستدعي توفير جميع متطلباته ومن أهم تلك المتطلبات هو ادامة الاستقرار بعد العودة، وفي مقدمة متطلبات ادامة الاستقرار هو توفير فرص عمل مدرة للدخل للعائدين تمكنهم من تمشية امورهم اليومية، فلا يخفى على أحد ان النازحين تعرضوا لظروف اقتصادية صعبة خلال سنوات النزوح ادت الى فقدان اعمالهم ومصالحهم واستنزفت مدخراتهم وبالتالي فإن توفير سبل العيش

لهذه الفئة يعد من اهم شروط الاستقرار ما بعد العودة. وعلى وفق مسح اسباب عدم العودة فقد بين (2569) عائلة حاجتهم الى مشاريع اقتصادية في مناطقهم توفر لهم فرص عمل، وتشكل هذه العوائل ما نسبته (7%) من اجمالي العوائل المشمولة بالمسح وإذا ما تم إعدام نتائج المسح على بقية المجتمع فمن المتوقع ان يكون هناك نحو (3814) عائلة تشكل بالنسبة لهم العوامل الاقتصادية وعدم توفر فرص عمل العائق الرئيسي.

ونظرا للظروف الاستثنائية التي واجهت المحافظات المحررة وخاصة في المجتمعات الريفية كان لا بد من ايجاد آليات للقضاء على البطالة وتمكين الفقراء في المجتمعات الريفية على وجه الخصوص بغية تحقيق الامن والاستقرار لهذه المجتمعات فضلا عن الاستثمار الامثل للموارد البشرية في عملية التنمية ومن هذه الآليات.

- إعادة تأهيل وتمكين السكان النازحين اقتصاديا في المناطق الريفية.
- خلق نشاطات اقتصادية محلية تضمن توفير فرص العمل اللائق وتساعد في تعزيز النمو المستدام وتحسين نوعية الحياة.
- تعزيز فرص السلام والاستقرار في المجتمع الريفي.

ان عملية تمكين الشباب تتطلب ادخال تغييرات جذرية في البيئة الاقتصادية وينبغي لتلك التغييرات ان توسع فرص مشاركتهم وانخرطهم في سوق العمل اللائق وتعزيز قدراتهم على ريادة الاعمال في أطار مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. ويمكن تحقيق التمكين الاقتصادي لفئة الشباب من خلال:-

- توسيع قاعدة البيانات الخاصة بالمناطق المحررة المتعلقة بالعاطلين وتحسين آليات الشمول بعيدا عن التمييز على اساس الهوية او النوع من اجل تجاوز مشكلة البطالة.
- خفض معدلات البطالة بين الشباب الذين يملكون الشهادات بالإضافة الى الشباب الذين لا يملكون اي مستوى علمي وذلك من خلال اعادة تأهيلهم من خلال فتح مراكز للتدريب المهني في المحافظات المحررة فضلاً عن منحهم حوافز تشجيعية بدعم من المجتمع الدولي وبناء مراكز للتدريب والتأهيل المهني الهادفة لبناء القدرات بمساعدة منظمات المجتمع المحلي.
- ريادة الاعمال في توفير فرص عمل من خلال القروض التي تقدمها دائرة القروض التابعة لوزارة العمل او من خلال القروض من المصارف الاهلية / مشروع تشغيل الشباب ويتطلب ذلك رفع مستوى التمويل والدعم الفني ومسؤولية التنفيذ لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية / وزارة الشباب / منظمات المجتمع المدني وبدعم من الوكالات الدولية المانحة مع تقديم الدعم الفني.

وفيما يتعلق بجانب المرأة وتمكينها فإن ذلك يتطلب:-

- دعم فرص تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز بشكل خاص على النساء والفتيات والارامل والمطلقات العاطلات عن العمل، وتزويدهن بالتمويل اللازم (قروض) لإطلاق مشاريع تجارية صغيرة ضمن مجتمعاتهن المحلية
- توسيع قاعدة البيانات الخاصة بالمناطق المحررة المتعلقة بالعاطلين وتحسين اليات الشمول بعيدا عن التمييز على اساس الهوية او النوع من اجل تجاوز مشكلة البطالة لدى النساء.
- ريادة الاعمال لتوفير فرص عمل من خلال القروض التي تقدمها دائرة القروض التابعة لوزارة العمل.

- توفير الدعم المال للتمويل من قبل منظمات دولية والشراكة من قبل منظمات المجتمع المدني للتنسيق وتطبيق الية الشمول من خلال قاعدة البيانات وتوفير فرص العمل.

#### ب. محور التنمية الاجتماعية:

تعرض النازحون في المخيمات الى ظروف عصيبة اثناء فترة النزوح او ما سبقها من الاستقرار في مناطق سيطرة تنظيم داعش الارهابي ما أثر في احوالهم النفسية وكذلك تعرض البعض منهم الى صدمات ادت الى ردة فعل سلبية تجاه الحكومة والقوات الامنية وبقية افراد الشعب والذي يتطلب معه اعادة تأهيل هذه العوائل نفسياً كي يكونوا افراداً صالحين ونافعين في المجتمع بالمزامنة مع معالجة اوضاعهم القانونية التي نتجت عن تلك الظروف فيما يتعلق بتثبيت الاصول وتسجيل المواليد الجدد واصدار المستمسكات الثبوتية. ان ذلك يستدعي تعزيز دور الباحث الاجتماعي في ادماج العائدين الى مجتمعاتهم وتوفير برامج الدعم النفسي والاجتماعي بالإضافة الى الدعم القانوني.

ان إعادة التأهيل المجتمعي للمناطق المحررة يتطلب الالتفات الى الآثار الاتية:

- الآثار النفسية والاقتصادية والامنية المترتبة على النزوح خطيرة، وأثارها الاجتماعية هي الاشد حساسية والاكثر خطورة، فما حدث في العراق قد أثر في النسيج الاجتماعي العراقي بشكل كبير، ما يتطلب بناء جسور الثقة بين اهالي المناطق المحررة وابناء الانتماءات الاجتماعية الأخرى وتعزيز الثقة برغبة الحكومة الاتحادية في الاسراع بمعالجة اوضاعهم الأنية.
- تحقيق الدمج المجتمعي بالاستفادة من تجربة جنوب افريقيا في تطبيق المصالحة الوطنية والدمج المجتمعي من اجل مسيرة بناء الدولة وتقديمها وذلك بتقديم عفو عام عن مرتكبي بعض الجرائم على وفق ضوابط وذلك لتحقيق السلم الاهلي والمصالحة المجتمعية وعليه لا بد من وضع آليات ومقاربات تواكب تحديات التخندق القبلي والعرقى والمذهبي التي تشكل تحديات مؤثرة ضد المصالحة وعليه يجب تحفيز الفاعلين المحليين الذين يتبنون المشروع الوطني لتحقيق السلم على قيادة مبادرات المصالحة من خلال توسيع حضورهم السياسي والاجتماعي حكومياً.
- يتم وضع آلية منهجية لمواجهة المشكلات المتفاعلة والمتراكمة، فواجهة مشاريع التقسيم من المشكلات الكبيرة في العراق لا تتعلق بالجانب السياسي فحسب بالجانب الاجتماعي والثقافي والنفسي، وهذا يتطلب ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تأليف فرق متطوعين للمشاركة في اعادة اشاعة روح المواطنة والتعامل مع جميع العراقيين بصورة متساوية امام القانون مع تفعيل الحوار بين الأطراف والأطراف على الصعيد المجتمعي وصولاً إلى مواقف موحدة ويتطلب ذلك توفير معالجات للمخاوف والشعور بالظلم والتهميش لمختلف المكونات القومية والدينية والمذهبية وتحقيق العدالة الانتقالية للمناطق المحررة فضلاً عن معالجة الافكار التي بثها تنظيم داعش وممارسته لغسل الدماغ والافكار لذا من الهمية بمكان فتح مراكز للتأهيل النفسي والترويج له خاصة بين الشباب والاحداث والنساء اليافعات.
- ان محل اقامة العوائل في بنايات غير صالحة للسكن وبأعداد كبيرة يؤدي بالضرورة الى انتشار بعض السلبيات وخصوصاً بين الفئات العمرية الصغيرة والمراهقين، هذا فضلاً عن ظهور مشكلات وخلافات بين العوائل النازحة نظراً لاختلاف الطباع والعادات والسلوكيات ومشاربهم الثقافية وهنا يجب إقامة برامج مكثفة للعمل على

- حماية هذه الفئات العمرية من اكتساب هذه العائدات المضرة وغرس ثقافة الاحترام والتعاون والمحبة والتعايش.
  - غرس الثقافة السليمة في نفوس الأبناء من خلال انشاء دور او مراكز ثقافية وحوارية تشارك فيها العوائل، وتتعاون فيما بينها، وهنا تقع على المسؤولين مهمة كبيرة، لاسيما في وزارة الشباب ووزارة التربية لتوفير الاجواء اللازمة لإنجاح التربية والتعليم والتأهيل خلال فترة النزوح، ويجب ان لا يغيب دور منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون الشباب والطفولة والنساء.
  - هنالك مشكلات نفسية واجتماعية كبيرة ناتجة عن مشاهد الموت والدمار والنزوح وفقدان الاهل والتعرض للعنف تركت أثرها فيهم الامر الذي يتطلب تشكيل وحدات للعلاج النفسي وتفعيل دور الباحثين الاجتماعيين تقوم لمتابعة هذه الحالات قبل تطورها.
  - وضع جدول زمني محدد للمناطق المنكوبة لإزالة مخلفات داعش من الناحية النفسية والثقافية مع بذل جهود مضاعفة لتحسين الاوضاع المجتمعية، ويتطلب ايضاً دعم الدول المانحة اقليمياً ودولياً لإعادة التأهيل والبناء.
- وفيما يتعلق بقضية تمكين الشباب اجتماعياً فإن ذلك يستدعي :-

- ادماج الشباب في المجتمع من خلال إطلاق حملات توعية عامة واسعة للتشجيع على تمكين الشباب والاستفادة من وسائل الاعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي من اجل الترويج لرسائل الحملات وتعزيز تفاعل الشباب مع صناع القرار والحرص على ان تعكس الحكومة مخاوفهم واحتياجاتهم.
- نشر التوعية بشأن المخاطر التي يواجهها الشباب وأنهاء التأثير بالأيديولوجية المتطرفة، من خلال تعزيز عمل منظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث في الجامعات والمنظمات الدولية واحترام الهويات كافة مهما كان انتمائها الفكري او العرقي او السياسي، ويتحمل الشباب المسؤولية الاكبر من اجل الحفاظ على الهوية الوطنية لما يتمتع به من طاقات وامكانيات مادية ومعنوية يمكن ان تساهم في بناء الهوية الوطنية والذي يقتض على الدولة والدوائر المعنية الاهتمام بهذه الطاقات وتوجيهها لتوفير أفضل ما يمكن من انجازات للوطن.
- تفعيل دور وسائل الاعلام من خلال مختلف برامج التوعية الفكرية والثقافية والاجتماعية الموجهة نحو الشاب
- اعداد منهاج تعليمي حديث ودمج ومراع للمنظور الجنساني وتحسين البنى التحتية والمرافق الخاصة بالمدارس.
- مواءمة الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالتربية والتعليم والتمكيفة مع الاوضاع التعليمية في المحافظات المحررة لخفض معدلات التسرب المدرسي وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس من خلال مراجعة وتحسين المناهج التعليمية وتحسين البنى التحتية للمدارس والجامعات وبدعم من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني.

ويمكن تلخيص اجراءات المعالجة ضمن هذا الإطار من خلال الجدول رقم (17):

جدول (17)

الخطة المقترحة لاستدامة الاستقرار والتأهيل والتنمية المجتمعية ما بعد العودة

ت	النشاط	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الكلفة التخمينية	المدة الزمنية	الجهات الساندة
1	برامج تشغيل كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل عاجلة للعائدين.	- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - وزارة الشباب والرياضة - الحكومات المحلية		1 سنة	- وزارة التخطيط - المنظمات الدولية - مجلس الخدمة الاتحادية
2	برنامج منح قروض ميسرة لتنفيذ مشاريع صغيرة او متوسطة.	- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - المصارف الحكومية		6 أشهر - سنة	- وزارة التخطيط - البنك العراقي المركزي - رابطة المصارف الاهلية
3	منح قروض زراعية لإدامة استقرار العوائل	- وزارة الزراعة - المصارف الحكومية		6 أشهر - سنة	- البنك العراقي المركزي - رابطة المصارف الاهلية
4	تنفيذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين	- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - وزارة العدل - منظمات المجتمع المدني		6 أشهر - سنة	- المنظمات الدولية
5	معالجة الاوضاع القانونية للنازحين	- وزارة الداخلية - وزارة العدل - مجلس القضاء الاعلى		6 أشهر - سنة	- المنظمات الدولية

يمكن حصر كل ما ورد في المحاور انفاً من الجهات المسؤولة والساندة لتنفيذ البرامج والانشطة المقترحة كما هو مبين في الجدول رقم (18)

جدول (18)  
خلاصة بالجهات المسؤولة عن تنفيذ الخطة

ت	الجهة المسؤولة	النشاط
1	الامانة العامة لمجلس الوزراء - لجنة تعويض المتضررين من العمليات العسكرية والارهابية في المحافظات	- اعمار الدور المهدامة والمتضررة - اتخاذ القرارات السياسية التي تحسم عودة العوائل النازحة الى مناطق لا توجد فيها عودة
2	-وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة -صندوق الاسكان	- اعمار الدور المهدامة والمتضررة - بناء وتجهيز مشاريع ماء ومجاري وطرق في عدد من المحافظات بعدد 396 مشروعا
3	وزارة المالية / - المصرف العقاري - المصارف الحكومية الاخرى	- اعمار الدور المهدامة والمتضررة - منح قروض زراعية لإدامة استقرار العوائل - منح قروض ميسرة لتنفيذ مشاريع صغيرة ومتوسطة
4	الحكومات المحلية	- اعمار الدور المهدامة والمتضررة - بناء وتجهيز مشاريع ماء ومجاري وطرق في عدد من المحافظات بعدد 396 مشروعا - مشروع انشاء 120 مدرسة في محافظات متعددة. - مشروع بناء وتجهيز 69 مركزا صحيا في محافظات متعددة. - انشاء وتجهيز مشاريع طاقة مختلفة بعدد 267 مشروعا في محافظات متعددة - تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي. - برامج تشغيل كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل عاجلة للعائدين.
5	وزارة الداخلية	- معالجة الدور المفخخة - معالجة الدور المشغولة من قبل الاخرين عنوة. - تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي - معالجة الأوضاع القانونية للنازحين
6	وزارة الدفاع	- معالجة الدور المفخخة - تسخير الجهد الهندسي لإزالة الألغام من المناطق الاصلية للنازحين - تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي.
7	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	- برامج تشغيل كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل عاجلة للعائدين. - برنامج منح قروض ميسرة لتنفيذ مشاريع صغيرة ومتوسطة. - تنفيذ برنامج الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين.
8	وزارة التجارة	- اعمار الدور المهدامة والمتضررة
9	وزارة الصناعة والمعادن	- اعمار الدور المهدامة والمتضررة
10	وزارة الصحة والبيئة / مديرية شؤون الالغام	- معالجة الدور المفخخة - مشروع بناء وتجهيز 69 مركزا صحيا في محافظات متعددة.
11	مجلس القضاء الاعلى	- الدور المشغولة من قبل الاخرين عنوة. - معالجة الأوضاع القانونية للنازحين
12	امانة بغداد	- بناء وتجهيز مشاريع ماء ومجاري وطرق في عدد من المحافظات بعدد 396 مشروعا
13	وزارة التربية	- مشروع انشاء 120 مدرسة في محافظات متعددة

14	وزارة الكهرباء	- انشاء وتجهيز مشاريع طاقة مختلفة بعدد 267 مشروعا في محافظات متعددة
15	وزارة النفط	- انشاء وتجهيز مشاريع طاقة مختلفة بعدد 267 مشروعا في محافظات متعددة
16	جهاز الامن الوطني	- تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي.
17	شبكة الاعلام العراقي	- تنفيذ حملة إعلامية تستهدف تشجيع السلم الأهلي والمصالحة الوطنية.
18	وزارة العدل	- تنفيذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين - معالجة الأوضاع القانونية للنازحين
19	وزارة الزراعة	- منح قروض زراعية لإدامة استقرار العوائل
20	منظمات المجتمع المدني	- تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي - تنفيذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين
21	الأوقاف الدينية	- تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي
22	مديرية شؤون العشائر (وزارة الداخلية)	- تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي